ECONOMIC
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ECWA/122/Add.2
٦ نيسان/ابريل ١٩٨١
الاصل: بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثامنة
٣-٧ أيار/مايو ١٩٨١
صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية

البند ١١ من جدول الاعمال المؤقت

الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث

قرار اتخذته الجمعية العامة

٣٥/٥٦ - الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث

81-3929

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/RES/35/56
20 January 1981

الدورة الخامسة والثلاثون
البند ٦١ من جدول الاعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/35/592/Add.1)]

٣٥/٥٦ - الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث

ان الجمعية العامة ،

١ - تعلن عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، الذى يبدأ في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ؛

٢ - تعتمد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، على النحو الوارد في مرفق هذا القرار .

الجلسة العامة ٨٣
٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠

مرفـــق

الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

المحتويـات

الفـــرع		الفقـــرات
أولا	ـ ديباجة	١ ـ ١٦
ثانيا	ـ الغايات والاهداف	١٧ ـ ٥١
ثالثا	ـ تدابير السياسة العامة	٥٢ ـ ١٦٨
	ألف ـ التجارة الدولية	٥٢ ـ ٧١
	باء ـ التصنيع	٧٢ ـ ٨٠
	جيم ـ الاغذية والزراعة	٨١ ـ ٩٥
	دال ـ الموارد المالية لأغراض التنمية	٩٦ ـ ١١٤
	هاء ـ القضايا النقدية والمالية الدولية	١١٥
	واو ـ التعاون التقني	١١٦
	زاى ـ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	١١٧ ـ ١٢٥
	حاء ـ الطاقة	١٢٦ ـ ١٢٧
	طاء ـ النقـل	١٢٨ ـ ١٣٣
	ياء ـ التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية	١٣٤ ـ ١٣٥
	كاف ـ أقل البلدان نموا ، وأشد البلدان تأثرا ، والبلدان النامية غير الساحلية	١٣٦ ـ ١٥٥
	لام ـ البيئة	١٥٦ ـ ١٥٨
	ميـم ـ المستوطنات البشرية	١٥٩ ـ ١٦٠
	نون ـ الاغاثة في حالات الكوارث	١٦١
	سين ـ التنمية الاجتماعية	١٦٢ ـ ١٦٨
رابعا ـ استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة		١٦٩ ـ ١٨٠

أولا - ديباجة

١ - ان الحكومات ، اذ تستهل عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث الذى يبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، تكرس نفسها من جديد لتحقيق الاهداف الاساسية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ، وتعيد رسميا تأكيد عزمها على اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وتحقيقا لهذه الغاية ، تشير الى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (١) الصادرين عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة ، والى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (٢) ، والقرار المتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي (٣) ، الذى اتخذته الجمعية في دورتها الاستثنائية السابعة ، وكلها ترسي أسس اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٢ - وكان اعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني (٤) خطوة هامة على طريق تعزيز التعاون الاقتصادى الدولي من اجل التنمية . على انه سرعان ما وضحت أوجه القصور في هذه الاستراتيجية اذ صيغت في اطار النظام القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية . ذلك أن أوجه عدم الانصاف والاختلالات التي تتسم بها هذه العلاقات تزيد من اتساع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وتشكل عقبة رئيسية امام تنمية البلدان النامية وتضر بالعلاقات الدولية وبتعزيز السلم والامن العالميين . وفي منتصف العقد دعا المجتمع العالمي الى اعادة تشكيل أساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وبدأ مسعاه لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

٣ - ومازالت غايات وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثاني الى حد كبير لم تتحقق . وعلاوة على ذلك ، فقد أضرت الاتجاهات السلبية الحالية في الاقتصاد العالمي بحالة البلدان النامية ، وأضعفت نتيجة لذلك فرص نموها . وقد تضررت البلدان النامية بوجه خاص بالازمة الاقتصادية المستمرة نتيجة زيادة قابلية اقتصاداتها للتأثر بالعوامل الخارجية . وأدى المناخ الحالي العصيب للاقتصاد الدولي ، بوجه خاص ، الى زيادة حدة المشاكل الخاصة التي تواجه أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية ولا سيما تلك المدرجة في فئات خاصة حيث الاحتياجات والمشاكل الانمائية أعظم ، وحيث توجد أفقر القطاعات السكانية . والحقيقة العارية التي تواجه البشرية اليوم هي أن ما يقرب من ٨٥٠ مليونا من البشر في العالم النامي يعيشون على هامش الوجود - يعانون من الجوع والمرض وعدم توفر المأوى والعمالة المجزية .

---

(١) قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخان في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ .

(٢) قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (دإ - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ .

(٣) قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (دإ - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ .

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ .

٤ - ومابرح الاقتصاد الدولي في حالة اختلال هيكلي . فهو يتسم بمعدل نمو بطيء بدرجة اكبر ومصحوب باتجاه مطرد لازدياد التضخم والبطالة وعدم الاستقرار النقدى الذى طال امده ، والضغوط الحمائية المكثفة ، والمشاكل الهيكلية وسوء التكيف ، واحتمالات النمو غير الاكيدة على المدى الطويل . ولا سبيل في اقتصاد عالمي مترابط الى حل هذه المشاكل دون حل المشاكل الخاصة التي تواجه البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، فان التعجيل بتنمية البلدان النامية يتسم بأهمية حيوية لنمو الاقتصاد العالمي نموا مطردا ، كما انه ضرورى للسلم والاستقرار العالميين .

٥ - ولا ينبغي أن تصد الصعوبات الحالية المجتمع العالمي عن حتمية اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . وان التحدى الذى تطرحه التنمية يستدعي بدء عهد جديد من التعاون الدولي الفعال والهادف في ميدان التنمية ، يستجيب لاحتياجات ومشاكل البلدان النامية .

٦ - والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث جزء لا يتجزأ من جهود المجتمع الدولي المتواصلة للتعجيل بتنمية البلدان النامية واقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، كما انها موجهة نحو تحقيق اهدافه . ويتطلب ذلك ، بوجه خاص ، ان تشارك البلدان النامية مشاركة منصفة وكاملة وفعالة في صياغة وتطبيق جميع القرارات المتخذة في ميدان التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي بغية احداث تغييرات بعيدة الاثر في هيكل النظام الاقتصادى الدولي الحالي على أساس عادل ومنصف ، وبسط السيادة الكاملة والدائمة لكل دولة على مواردها وأنشطتها الاقتصادية.

٧ - وتهدف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة الى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية بغية تقليل التفاوتات الحالية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تقليلا كبيرا ، فضلا عن القضاء المبكر على الفقر والتبعية ، وهي أمور من شأنها أن تسهم بدورها في حل المشاكل الاقتصادية الدولية وفي دعم التنمية الاقتصادية العالمية ، كما انها ستتدعم بهذه التنمية القائمة على اساس العدالة والمساواة والنفع المتبادل . والاستراتيجية الانمائية الدولية مهمة ضخمة تتطلب اشتراك المجتمع الدولي بأسره لتعزيز التعاون الدولي في ميدان التنمية .

٨ - ويجب أن تعزز عملية التنمية كرامة الانسان ، فالهدف النهائي للتنمية هو التحسين الدائم لرفاهية جميع السكان على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية وتوزيع الفوائد الناتجة عنها توزيعا عادلا . وفي هذا الاطار ، سيحدث تحسن ملموس في مركز المرأة خلال هذا العقد . ووفقا لهذه النظرة ، فان النمو الاقتصادى والعمالة المنتجة والعدالة الاجتماعية هي عناصر اساسية لا تتجزأ للتنمية . ولذلك ينبغي ان تعكس الاستراتيجية الانمائية الدولية على نحو تام الحاجة الى اعتماد سياسات كافية ومناسبة ، يحددها كل بلد في اطار خططه وأولوياته الانمائية ، للتحرك نحو تحقيق هذا الهدف النهائي للتنمية . وينبغي التعجيل بمعدل التنمية في البلدان النامية ككل تعجيلا كبيرا حتى يتسنى لها تحقيق هذه الاهداف .

٩ - وتقع المسؤولية الاساسية عن التنمية في البلدان النامية على عاتق هذه البلدان نفسها . على انه لا غنى عن اتخاذ تدابير فعالة من جانب المجتمع الدولي لخلق بيئة تساند مساندة كاملة الجهود الوطنية والجماعية للبلدان النامية لتحقيق أهدافها الانمائية . أما البلدان النامية فعليها

أن تواصل الاهتمام على نحو متزايد بالاعتماد الجماعي على الذات كوسيلة للتعجيل بالتنمية فيها والاسهام في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

١٠ - وتتطلب اكثر المشاكل الحاحا والوضع المتدهور في اقل البلدان نموا اهتماما خاصا ، ويجب اتخاذ تدابير خاصة وفعالة للقضاء على العقبات الاساسية التي تواجه هذه البلدان وضمان التعجيل بالتنمية فيها . وبالمثل ، يجب اتخاذ تدابير واجراءات محددة لمواجهة المشاكل الخاصة والملحة للبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية وأشد البلدان تأثرا من بين البلدان النامية .

١١ - وتراعى ايضا المشاكل الاقليمية المحددة للبلدان النامية ، حيثما وجدت وحيثما وردت في الاستراتيجيات الانمائية الاقليمية ، مثل خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا (٥) ، وذلك باتخاذ تدابير فعالة ومناسبة في اطار تدابير السياسة العامة المتخذة لصالح البلدان النامية جميعا .

١٢ - وينبغي لأعضاء المجتمع الدولي جميعا أن يتخذوا تدابير عاجلة للقيام دون ابطاء بانهاء الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية والفصل العنصري والتمييز العنصري والهيمنة والتوسع وجميع اشكال العدوان والاحتلال الاجنبيين ، وكلها تشكل عقبات رئيسية أمام التحرر الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية .

١٣ - ومن الأمور ذات الاهمية القصوى لنجاح الاستراتيجية الانمائية الدولية احترام استقلال كل بلد وسيادته وسلامته الاقليمية احتراما كاملا ، والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أية دولة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية . وينبغي أن يكون هناك تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، بما في ذلك التنفيذ العاجل لتدابير نزع السلاح التي من شأنها أن تفرج عن موارد اضافية ضخمة يمكن استخدامها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وخاصة لفائدة البلدان النامية .

١٤ - ومن الضروري تعبئة الرأي العام في جميع البلدان ، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو ، بغية تأمين التزامها التام بغايات وأهداف الاستراتيجية الحالية وبتنفيذها . واعترافا لما للهيئات التشريعية من دور هام في الاسهام في اعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعدادا واقعيا وتنفيذها تنفيذا فعالا ، ستكون المساندة من جانب أعضاء الهيئات التشريعية ضرورية لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية .

١٥ - وتقوم أجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ، على النحو المناسب ، بالمساعدة في تنفيذ الاستراتيجية وفي التماس سبل جديدة للتعاون الدولي من أجل التنمية .

---

(٥) انظر A/S-11/14 ، المرفق الأول .

١٦ - وتسعى الحكومات العقد الذى يبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، وتتعهد ، منفردة ومجتمعة ، بتنفيذ التزامها باقامة نظام اقتصادى دولي جديد يقوم على العدالة والانصاف ، وتتبنى غايات وأهداف الاستراتيجية ، وتوطد العزم على ترجمتها الى واقع باتخاذ مجموعة متسقة من تدابير السياسة العامة المترابطة والملموسة والفعالة في جميع قطاعات التنمية . ويرد أدناه عرض لهذه الغايات والأهداف وتدابير السياسة العامة .

ثانيا - الغايات والأهداف

١٧ - تهدف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، بوصفها جزءا متكاملا من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، الى التعجيل بتنمية البلدان النامية . وهي باسهامها في حل المشاكل الاقتصادية الدولية ستساعد كثيرا في التنمية الاقتصادية العالمية المتواصلة ، وتعزز انجاز الغاية النهائية من التنمية - وهي تحسين أحوال كل البشر. وهي تتضمن وتقتضي تغييرات في الاقتصاد العالمي ، وفي اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية نفسها ؛ كما تدعو الى اجراء تغييرات مؤسسية وهيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية . ومن مسؤولية كل الحكومات في اقتصاد عالمي مترابط أن تسهم في تحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية . وتشير تجربة السبعينات بوضوح الى أنه لا يمكن بلوغ غايات وأهداف المجتمع العالمي الا من خلال بذل جهود في الثمانينات أكبر كثيرا من الجهود التي بذلت في عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني .

١٨ - وينبغي ايلاء اهتمام خاص للحاجة الى التعجيل بتنمية أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية لا سيما تلك المدرجة في الفئات الخاصة حيث تبلغ الاحتياجات والمشاكل الانمائية أشدها . وينبغي اتخاذ تدابير خاصة وفعالة للتخفيف من مشاكلها الملحة ، والتقليل من القيود الاقتصادية الاساسية التي تواجهها .

١٩ - ويتطلب التعجيل بالتنمية توزيعا اكثر انصافا للفرص الاقتصادية فيما بين الدول . ففي عالم يتسم بالترابط ، سيكون ذلك مصدرا للقوة الاقتصادية . وهو يستتبع تغييرات في أنماط الانتاج والاستهلاك والتجارة في العالم ، ناشئة بوجه خاص عن تصنيع البلدان النامية ؛ ويقتضي مراقبة فعالة من جانب تلك البلدان على استخدام مواردها الخاصة بها ؛ ويتطلب اجراء تغييرات في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية لضمان مشاركة تلك البلدان بشكل منصف وكامل وفعال في وضع وتطبيق كل القرارات في ميدان التعاون الاقتصادى الدولي من اجل التنمية .

٢٠ - ويضع كل بلد نام لنفسه هدفا للنمو في ضوء ظروفه الخاصة . ولتحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية ، ينبغي ان يكون متوسط المعدل السنوى لنمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية ككل في خلال العقد هو ٧ في المائة وأن يكون في مستهل العقد أقرب ما يكون الى هذا المعدّل . ويعد هذا الرقم المستهدف والأرقام المستهدفة المستمدة منه دليلا عاما على نطاق الجهود المركزة الواجب بذلها خلال العقد على المستويين الوطني والدولي . ويمكن ، على أساس الحاجات والظروف وأنماط النمو الاقليمية ، وضع غايات اقليمية اكثر تحديدا داخل اطار

اللجان الاقليمية . ويقتضي الامر بذل جهود خاصة تضمن للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض ان تبلغ المعدل المتوسط وهو ٧ في المائة .

٢١ - واذا ظل متوسط المعدل السنوى لنمو السكان في البلدان النامية حوالي ٢ر٢ في المائة، فان حدوث زيادة سنوية متوسطة قدرها ٧ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي سيؤدى الى زيادة سنوية قدرها نحو ٤ر٤ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي للفرد . ومن شأن هذا أن يضاعف الدخل الفردى في البلدان النامية في حوالي منتصف التسعينات . ومثل هذا النمو في الدخل ضرورى اذا اريد احراز تقدم حقيقي نحو تحقيق زيادة كبيرة في نصيب البلدان النامية في الانتاج العالمي للبضائع والخدمات ، ونحو سد الفجوة المتزايدة الاتساع بين مستويات المعيشة في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . كما أن هذا النمو جوهرى بالمثل اذا اريد لسكان البلدان النامية ان يستفيدوا من التنمية من خلال توسيع فرص العمالة ، ورفع معدلات الدخل والاستهلاك ، وتحسين الاسكان ، وتوسيع نطاق مرافق الصحة والتعليم . وثمة حاجة ايضا الى التعجيل بالتنمية في البلدان النامية من اجل دعم السياسات الوطنية الرامية الى تحقيق توزيع اكثر عدالة للدخل والمنافع المستمدة من التنمية . وعلاوة على ذلك ، سوف يسهم هذا النمو كثيرا في تحقيق نمو اكثر توازنا للاقتصاد العالمي .

٢٢ - ويحتاج حث خطى الانتاج في البلدان النامية الى توسيع وتنويع سريعين في تجارتها الدولية . وفيما يتعلق بالبلدان النامية بشكل عام ، ينبغي ان يكون التوسع في الصادرات والواردات من البضائع والخدمات بمعدلات سنوية لا تقل عن ٧ر٧ في المائة و ٨ في المائة على التوالي . ويستلزم بلوغ معدلي النمو هذين ، وتحسين معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية ، مشاركة البلدان النامية بصورة منصفة في التجارة الدولية من خلال جملة امور منها تحسين فرص وصول منتجاتها الى الاسواق ، ومنحها معاملة خاصة وتفضيلية كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا ، وذلك في اطار الجهد العام لتحرير التجارة العالمية ، ولا سيما لصالح هذه البلدان ، وفي اطار الجهود القوية المبذولة لمقاومة النزعة الحمائية بوصفها خطوات نحو دعم العدالة في العلاقات التجارية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وعلى البلدان المصنعة ان تأخذ تماما في الاعتبار اهداف البلدان النامية في التصنيع والتنمية عند صياغة سياساتها التجارية ، لا سيما بمواصلة تنفيذ سياسات التكيف الفعال التي تقوم على المنفعة المتبادلة والمزايا النسبية الدينامية والتعجيل بهذا التنفيذ .

٢٣ - ويستدعي حث خطى الانتاج أن يصل اجمالي الاستثمارات الى مستوى يقرب من ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠ . ولذلك ، فانه ينبغي للبلدان النامية أن تعبئ تماما كل مواردها المالية المحلية . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي أن يزداد اجمالي المدخرات المحلية في البلدان النامية عامة ، بحيث يبلغ نحو ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠ . وعلى البلدان النامية التي تقل نسبة المدخرات فيها عن ١٥ في المائة أن تبذل جهودا قوية لزيادتها بحيث تبلغ ٢٠ في المائة في اقرب وقت ممكن . وعلى البلدان التي تبلغ أو توشك أن تبلغ نسبة الادخار فيها ٢٠ في المائة أن تعمل على زيادتها كثيرا خلال العقد .

٢٤ - أما زيادة الاستثمارات والواردات اللازمة للتعجيل بالنمو بدرجة تتناسب مع بلوغ غايات

وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية ، فتقتضي تحقيق زيادة كبيرة في تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية بالقيم الحقيقية . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي على وجه السرعة في المقترحات الرئيسية الاخيرة المقدمة من رؤساء الدول والحكومات وغيرها من المقترحات الهامة الرامية الى تحقيق زيادة كبيرة في التدفقات التساهلية وغير التساهلية بالقيم الحقيقية الى البلدان النامية . ويجب ان يكون احد الاهداف الرئيسية للعقد ان يصبح من المستطاع في سياق التغيرات والتحسينات المتواصلة في النظام المالي الدولي تعزيز تدفق الموارد المالية بأحكام وشروط اكثر ملاءمة للأغراض الانمائية والظروف الاقتصادية للبلدان النامية . وتقوم كل البلدان المتقدمة النمو باحداث زيادة سريعة وكبيرة في المساعدة الانمائية الرسمية وذلك بغرض بلوغ الهدف الدولي المتفق عليه وهو ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو ، وتجاوزه ان امكن . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد هذا الهدف ان تبذل قصارى جهدها لبلوغه بحلول عام ١٩٨٥ ، على ان يتم ذلك على اى حال في موعد لا يتجاوز النصف الثاني من العقد . وينبغي بلوغ الهدف المحدد بنسبة ١ في المائة في اسرع وقت ممكن بعد ذلك . وستكون جهود البلدان المتقدمة النمو اكبر كلما كان اداؤها النسبي اقل . وينبغي للبلدان النامية القادرة على تقديم المساعدة الى غيرها من البلدان النامية ان تستمر ايضا في ذلك . وفي اطار هذه الزيادة العامة لكل البلدان النامية ، ومن اجل مواجهة أشد المشاكل الحاحا وتصحيح الحالة المتدهورة في اقل البلدان نموا والبلدان النامية في الفئات الخاصة الاخرى حيث تبلغ الاحتياجات والمشاكل الانمائية أشدها ، توجه التدفقات من المساعدة الانمائية الرسمية الى هذه البلدان بصورة متزايدة .

٢٥ - وينبغي بذل الجهود لتشجيع الزيادة في التدفقات الصافية لرؤوس الاموال غير التساهلية المطلوبة لاحتياجات التمويل الشاملة للبلدان النامية ، مع مراعاة خططها وتشريعاتها الوطنية .

٢٦ - وبغية تهيئة ظروف اكثر مواتاة لتنمية البلدان النامية ونمو الاقتصاد العالمي بوجه عام ، ينبغي تكثيف الجهود لزيادة استجابة النظام النقدى الدولي لاحتياجات ومصالح البلدان النامية ، وذلك من خلال اصلاح آخر للنظام يتابع وينفذ على وجه السرعة في اوائل العقد وخلاله تحقيقا لصالح المجتمع الدولي بأسره . ومن اجل بلوغ هذه الغايات ، ينبغي للنظام النقدى الدولي ان يحقق اشتراك البلدان النامية بصورة منصفة وفعالة في اتخاذ القرارات ، على ان يراعى ، في جملة امور ، تعاظم دور هذه البلدان في الاقتصاد العالمي ، وتوافر عملية تكييف متناسقة وفعالة ، واستقرار اسعار صرف العملات الدولية ، وزيادة تعزيز حقوق السحب الخاصة وتوسيع نطاقها بوصفها أصول الاحتياطي المركزى بغية تأمين مراقبة دولية أفضل على توفير السيولة الدولية وتوزيعها المنصف . ويولي صندوق النقد الدولي ، عند وضع الشروط المرتبطة باستخدام موارده ، المراعاة الواجبة للأهداف الاجتماعية والسياسية الداخلية للبلدان الاعضاء والى اولوياتها وظروفها الاقتصادية ، بما في ذلك أسباب مشاكلها المتعلقة بموازين المدفوعات . وتستحث المؤسسات المالية الدولية والمتعددة الاطراف على مواصلة توسيع نطاق تسهيلاتها الاقراضية وتحسينها والى انشاء تسهيلات جديدة حيثما دعت الضرورة بهدف مساعدة أعضائها ، بما في ذلك على وجه الخصوص البلدان النامية التي تواجه صعوبات تتعلق بموازين المدفوعات .

٢٧ - ويؤدى استمرار التضخم في الاقتصاد العالمي ، خاصة في البلدان المتقدمة النمو ، الى اعاقة النمو والتنمية ، بل ويجعل حالة البلدان النامية أكثر حرجا . وينبغي خفض معدل التضخم بصورة ملموسة ، كما ينبغي التخفيف قدر الامكان من آثاره الضارة للمساعدة في ضمان نمو اقتصادى مستمر ومتزايد وحقيقي ، ولاسيما في البلدان النامية . وستساعد سرعة النمو الاقتصادى في البلدان النامية في ترشيد الهياكل الانتاجية وتقليل الضغوط التضخمية .

٢٨ - ويجب القضاء على الجوع وسوء التغذية في أسرع وقت ممكن ، على أن يتم ذلك بالتأكيد بنهاية هذا القرن . وينبغي خلال العقد احراز تقدم ملموس نحو بلوغ الاكتفاء الذاتي في الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية من أجل ضمان مستوى ملائم من التغذية لكل انسان . وينبغي التوسع في الانتاج الزراعي في البلدان النامية ككل بمعدل سنوى لا يقل عن ٤ في المائة في المتوسط حتى يصبح في الامكان تلبية احتياجات السكان في ميدان التغذية وتوسيع القاعدة اللازمة للتصنيع وتنويع الهياكل الاقتصادية ، ولمعالجة حالات الاختلال القائمة حاليا في الانتاج العالمي . كما ينبغي أن يزداد نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية من المنتجات الغذائية والزراعية ازديادا كبيرا . ولتحقيق هذه الغايات ، ينبغي أن تستمر البلدان النامية في تعزيز وضع وتنفيذ الخطط الانمائية الغذائية والزراعية في اطار أولوياتها وبرامجها الانمائية الوطنية . وينبغي دعم هذه الأهداف عن طريق تحويلات اضافية من الموارد الخارجية في اطار مزيد من تدفقات الموارد المالية الشاملة الى البلدان النامية . ومن الضرورى أيضا خلق اطار دولي محسن للتنمية الزراعية للبلدان النامية ، يشمل زيادة استقرار الاسواق ، ومزيدا من الأمن في الامدادات الزراعية ، والعمل بغية زيادة الامكانيات التصديرية للبلدان النامية على تحسين فرص وصول منتجاتها الزراعية الى الأسواق العالمية .

٢٩ - وينبغي أن تتوسع البلدان النامية ككل في انتاجها الصناعي بمعدل سنوى قدره ٩ في المائة في المتوسط ، وبذلك تقدم في أثناء العقد مساهمة هامة من أجل زيادة حصة البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي ، وتتضح الأساس لتحقيق الهدف المتمثل في حصول هذه البلدان على حصة قدرها ٢٥ في المائة من الانتاج العالمي بحلول سنة ٢٠٠٠ على النحو المبين في اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (٦) . وينبغي توجيه التصنيع لكي يلبي ، بطريقة متكاملة ، الاحتياجات العامة لتنمية الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية . وينبغي توجيه الأنشطة الصناعية لا لاشباع الاحتياجات المحلية المتزايدة في مجالي الطلب والعمالة فحسب بل بوصفها أيضا عنصرا من عناصر الاقتصادات الوطنية المستقلة يزيد حصة البلدان النامية من الصادرات العالمية من السلع المصنوعة . وأحد الأهداف الأساسية للمجتمع العالمي هو ايجاد نظام للتجارة يقوم على نمط دينامي من المزايا النسبية يعكس تقسيما دوليا أكفأ للعمل . ومن ثم ، ينبغي ، بروح المنفعة المتبادلة ، احداث تغييرات بعيدة الأثر في هيكل الانتاج العالمي من أجل زيادة انتاج البلدان النامية وتنويعه وخلق مصادر جديدة للعمالة هناك . وفي هذا الاطار

---

(٦) انظر A/10112، الفصل الرابع .

يكون تحسين فرص الوصول الى الاسواق امام المنتجات التي تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية واستمرار الاهتمام بوضع وتنفيذ سياسات ايجابية للتكيف في البلدان الصناعية ، هدفين هامين من أهداف التعاون الدولي .

٣٠ - وينبغي التوسع في الهياكل الاساسية المادية والمؤسسية في البلدان النامية بمعدلات توفر الدعم الكامل لمعدل التوسع في الاقتصاد بمجموعه ، وتوفير موارد مالية وتقنية كافية لتحقيق ذلك الغرض . وينبغي ايلاء اهتمام خاص للتغلب على الاختناقات والقيود التي تواجهها البلدان النامية في مجالي النقل والمواصلات ، وبخاصة لتعزيز الصلات الداخلية على مستوى المنطقة الواحدة والصلات الاقليمية .

٣١ - وينبغي ايلاء المراعاة الواجبة للدور الايجابي للقطاع العام في تعبئة الموارد الداخلية ، ووضع وتنفيذ الخطط الانمائية الوطنية الشاملة وتقرير الاولويات الوطنية .

٣٢ - وينبغي ، في اطار اقتصاد عالمي متنام ، ودون اخلال بمبدأ السيادة الدائمة والكاملة لكل دولة على مواردها الطبيعية ، تشجيع السبل الرشيدة لتنمية الموارد الطبيعية وادارتها والانتفاع بها من اجل عدة امور منها منع النضوب المبكر للموارد المحدودة ومنع المغالاة في استغلال الموارد المتجددة . وسيكون من الضروري ، لاسيما بالنسبة الى البلدان الصناعية التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن استخدام الموارد الطبيعية ، تشجيع أنماط جديدة للاستهلاك والانتاج .

٣٣ - وفي مجال المواد الخام ، ينبغي السعي بنشاط الى تحقيق الاهداف المتفق عليها للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية(٧) . وينبغي في هذا الاطار ، ابرام اتفاقات سلعية دولية ، وتحقيق توزيع اكثر انصافا للأنشطة المتصلة بتجهيز المواد الخام بهدف زيادة توطين هذه الانشطة في البلدان النامية . كما ينبغي للبلدان النامية اكتساب قدرات متطورة لاستكشاف وتنمية مواردها الطبيعية ، ولتأمين ادماج هذا القطاع على نحو أوثق في التنمية الشاملة لاقتصاداتها .

٣٤ - وعملا على تهيئة ظروف اكثر مواتاة لتنمية البلدان النامية ونمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، ينبغي تكثيف الجهود الرامية الى تنمية جميع موارد الطاقة في العالم والتوسع فيها سعيا نحو ايجاد حل طويل الأجل لمشكلة الطاقة . ويتعين على المجتمع الدولي أن يحرز تقدما ملموسا وسريعا في

---

(٧) أنظر أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.76.II.D.10) ، الجزء الاول ، الفرع ألف ، القرار ٩٣ (د - ٤) .

التحول من الاقتصاد الحالي القائم على الهيدروكربونات بصورة رئيسية . ويتعين عليه ان يعتمد بصورة متزايدة على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وأن يسعى الى الاحتفاظ بالهيدروكربونات لأوجه الاستخدام غير المتعلقة بالطاقة وتلك التي لا يمكن الاستعاضة فيها عن هذه المركبات بغيرها . ونظرا لامكانية استنضاب الامدادات من الوقود الاحفوري المتاح للاقتصاد العالمي واستخدام هذه الموارد بصورة تتسم في كثير من الاحيان بالتبديد وعدم الكفاءة ، فانه يتعين على وجه السرعة اعتماد تدابير فعالة لصوتها ، أو تحسين مثل هذه التدابير أو كلا الامرين معا ولا سيما من قبل البلدان المتقدمة النمو التي تستهلك الجزء الرئيسي من الانتاج العالمي من الهيدروكربونات .

٣٥ - ونظرا الى تزايد احتياجات البلدان النامية من الطاقة في خلال العقد وبعده ، الامر الذى سيحد من قدرتها على احداث تخفيض هام في استخدام الطاقة دون اعاقة عملية التنمية فيها ، يتخذ المجتمع الدولي تدابير متضافرة وكافية تتناسب مع أهدافها الانمائية واحتياجاتها الآنية والاطول اجلا . وفي هذا الصدد ، يجرى تشجيع استكشاف كل موارد البلدان النامية من الطاقة وتنميتها والتوسع فيها وتجهيزها ، بمعدل يتناسب مع اهدافها الانمائية ، وتوفير موارد مالية وتقنية كافية لهذا الغرض . ويكرّس المجتمع الدولي اهتماما جادا للتنفيذ الفعال لنتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وتخصص موارد مالية وتقنية كافية لتنمية المصادر الجديدة والمتجددة ، ولأشكال الطاقة التقليدية ، ولتكييف التكنولوجيا وفقا لاحتياجات البلدان النامية . وعلى البلدان المتقدمة النمو ان تكفل او تسهل ، حسب الاقتضاء ، امكانية الحصول بكل حرية وعلى اتم نحو ، على كل تكنولوجيات الطاقة ، ولا سيما تلك التكنولوجيات المتصلة بتنمية أشكال الطاقة الجديدة والمتجددة . ويجرى النظر في اطار المفاوضات العالمية المتصلة بالتعاون الاقتصادى الدولي من اجل التنمية في مشكلة الطاقة ، على النحو الذى وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين (٨) .

٣٦ - وان تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية هو أمر جوهرى لاستمرار تنميتها والتعجيل بها . ويقوم المجتمع الدولي بتنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (٩) ، بصورة اساسية من اجل تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية ،

---

(٨) قرار الجمعية العامة ٣٤/١٣٨ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الفقرة ٢ (ب) .

(٩) تقرير مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا ، ٢٠ - ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٩ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.79.I.21 ، والتصويبات) ، الفصل السابع .

A/AC.62/L.
Annex
English
Page 11

واعادة تشكيل النمط الحالي للعلاقات الدولية في ميدان العلم والتكنولوجيا ، وتقوية دور منظومة الامم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا ، وزيادة الموارد المالية. وتبذل الجهود على الصعيدين الوطني والدولي لتمكين البلدان النامية من الحصول بسهولة اكبر على ما يلزمها من التكنولوجيا ـ بما فيها التكنولوجيا المتقدمة ـ ولتسهيل نقل مثل هذه التكنولوجيا على نطاق متزايد الى حد كبير .

٣٧ ـ ولا بد من ايلاء أشد المشاكل الحاحا التي تواجهها أقل البلدان نموا والأوضاع المتدهورة فيها عناية خاصة . ولازالة المعوّقات الاساسية التي تقف حجر عثرة في طريق تنمية اقل البلدان نموا ، وبالتالي تطوير اقتصاداتها ، يتعين القيام فورا بزيادة الجهود التي تبذلها هذه البلدان نفسها ، وكذلك المجتمع الدولي زيادة ملموسة . كما يتعين تركيز ما يتخذ من تدابير على تشجيع عملية انمائية تعتمد على ذاتها ، وحث خطى التقدم في المجالين الزراعي والصناعي ، وكفالة تنمية الموارد البشرية والاشتراك في التنمية على نطاق واسع . وعلى المجتمع الدولي أن يولي اهتماما شديدا للتحضير لمؤتمر الامم المتحدة لاقل البلدان نموا واختتامه ومتابعته بطريقة فعالة .

٣٨ ـ ويتعين مواجهة المشاكل الخاصة والملحة التي تواجه البلدان غير الساحلية ، والجزرية ، والأشد تأثرا بين البلدان النامية من خلال تدابير وأعمال محددة .

٣٩ ـ وهناك صلة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية . ومن شأن احراز تقدم في نزع السلاح أن يساعد كثيرا في تحقيق التنمية . لذلك فان الموارد المفرج عنها نتيجة لتنفيذ تدابير نزع السلاح ، ينبغي أن تكرس لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول كافة وينبغي أن تسهم في سد الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٤٠ ـ ويمثل التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، القائم على مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات ، أحد المكونات الدينامية والحيوية لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على نحو فعال . وعلى حين ان العناصر الرئيسية للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية تحددها تلك البلدان نفسها ، ينبغي أن يولي المجتمع الدولي درجة عالية من الاولوية والاستعجال لمساندة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز وتنفيذ برامجها للتعاون الاقتصادي والتقني المتبادل . وسوف تسهم هذه البرامج في التقليل من تبعيتها الخارجية وشدة تعرضها للتأثر ، مما يحقق قيام علاقات اقتصادية دولية منصفة ومتوازنة

Annex
Page 32

ويدعم دور البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ، واعتمادها على الذات ونموها وتنميتها ذاتيا .

٤١ - وان التعجيل بالتنمية في البلدان النامية يمكن ان يعزز من قدرتها على تحسين بيئتها . ويجب ان تراعى في عملية التنمية الآثار البيئية المترتبة على الفقر والتخلف وكذلك الروابط بين التنمية والبيئة والسكان والموارد . وهذا أمر لازم لتجنب التدهور البيئي وتوفير بيئة سليمة للأجيال القادمة . وثمة حاجة الى تأمين عملية تنمية اقتصادية تكون لها صفة الاستمرار بيئيا في المدى الطويل ، وتكفل حماية التوازن الايكولوجي . ويجب بذل جهود جادة لمنع ازالة الاحراج ولمنع التصحر ، وتدهور التربة ، والتصحر . كما ينبغي زيادة التعاون الدولي في مجال حماية البيئة .

٤٢ - والتنمية عملية متكاملة ، تجسّد أهدافا اقتصادية واجتماعية على السواء . لذا فان خطط وغايات التنمية الوطنية للبلدان النامية ينبغي أن توضع على أساس نهج موحد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو أمر جوهري لتحقيق تنمية متوازنة في جميع قطاعات الاقتصاد ؛ كما ينبغي أن تكفل التعجيل بالنمو وزيادة الفعالية في الانتاج ، وأن تأخذ تماما في الاعتبار لا الأهداف الآنية للتنمية في البلدان النامية فحسب ، بل أيضا الاهداف الانمائية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الاجل . ولكل بلد أن يضع الأهداف الوطنية المناسبة لتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية في اطار خططه الانمائية وأولوياته وموارده ، وبما يتفق مع هيكله الاجتماعي - الاقتصادي والظروف السائدة فيه . ويجب ان يكون الهدف النهائي للتنمية هو استمرار زيادة الرفاهية للسكان كافة على أساس اشتراكهم الكامل في عملية التنمية ، والتوزيع العادل لما تسفر عنه من مزايا . وعلى المجتمع الدولي أن يقدم ، كجزء من جهود تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، الدعم التقني والمالي لتحقيق هذه الاهداف ، في اطار زيادة كبيرة وشاملة في الموارد المخصصة للتنمية ، مع ايلاء الاعتبار الواجب للهويات الحضارية للأمم والشعوب .

٤٣ - وان تقليل حالات الفقر ، والقضاء عليه ، والتوزيع العادل لمزايا التنمية ، أهداف رئيسية للمجتمع الدولي في خلال هذا العقد . فهناك أعداد كبيرة من العمال لا تزال تعاني من العمالة الناقصة أو البطالة . كما أن هناك ملايين عديدة من الأميين . ومازال سكان البلدان النامية يعانون من ارتفاع معدلات وفيات الرضع ، ورداءة الاسكان ، والتدهور البيئي في الاحياء المتخلفة بالمدن والمناطق الريفية المأزومة . ومن اللازم زيادة الموارد المخصصة للانتاج ، ورفع الكفاية الانتاجية والتعجيل بالتنمية ، لتحقيق التقدم نحو مستويات معيشية أعلى وأكثر انصافا . وتلك تحدّيات مستمرة تواجه المجتمع الدولي ، ولذا فان الحكومات تؤكد من جديد التزامها بالهدف الواسع للتنمية .

٤٤ - ولا يزال تحقيق العمالة الكاملة بحلول عام ٢٠٠٠ هدفا أساسيا . ويتعين

بذل جهود مكثفة لزيادة فرص العمالة المنتجة ، لاسيما بالنسبة الى الداخلين الجدد في عداد القوة العاملة ، اذ من المتوقع ان تزيد هذه القوة بمعدل ٢ر٥ في المائة سنويا ، وللتخفيف من حدة البطالة الشاملة والعمالة الناقصة الحاليتين والقضاء عليهما .

٤٥ - ويسلّم المجتمع الدولي بضرورة استمرار البلدان في تعزيز تنفيذها لتوصيات خطة العمل العالمية للسكان (١٠) . ووفقا لخطة العمل العالمية للسكان ، ينبغي ان تحترم جميع البلدان وتكفل حق الوالدين في تحديد عدد ماينجبانه من اطفال والفترات الفاصلة بين انجابهم وان تتيح بصفة عاجلة المشورة على نطاق شامل بشأن حجم الاسرة المنشود وسبل تحقيقه .

٤٦ - وتوفر تنمية الموارد البشرية قاعدة عريضة للتنمية : فهي تعزز قدرة السكان على الاشتراك بطريقة بناءة في عملية التنمية . وفي هذا الصدد ، يعتبر التعليم عنصرا هاما ، ولا يزال توفير التعليم العام على أوسع نطاق مستطاع ، ومحو الامية أو التخفيف من حدتها لدرجة كبيرة ، وتحقيق معدل شامل الى اكبر حد ممكن لالتحاق التلاميذ في المرحلة الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٠ ، أهدافا رئيسية للبلدان كافة في خلال العقد . ومن اللازم بالمثل ان يحدث توسع مواز ومتسق في التعليم بمختلف مراحله وأنواعه ، على ألا يغيب عن البال ما للتعليم والتدريب من دور حاسم فيما يتعلق بالتنمية الوطنية والانجاز الفردي .

٤٧ - وكثيرا مايحدّ عدم وجود العاملين الوطنيين المدربين والمؤهلين أو نقصهم من قدرة البلدان النامية على الاستفادة الكاملة من فرص التنمية القائمة أو المحتملة . ومن شأن توفير مايلزم من العاملين المدربين والمؤهلين على نطاق يكفل الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني في هذا الصدد ، أن يشكل اسهاما هاما في تحقيق غايات التنمية في البلدان النامية . وينبغي ان يقدّم المجتمع الدولي موارد مالية وتقنية كافية لتدعيم تدريب العاملين الوطنيين في جميع قطاعات الانشطة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية .

٤٨ - ويمثل تحقيق مستوى صحي بحلول عام ٢٠٠٠ ، يتيح لجميع شعوب العالم أن تعيش حياة منتجة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، أحد الاهداف الهامة للمجتمع الدولي . وتعد الرعاية الصحية الاولية أحد التدابير الرئيسية لبلوغ هذا الهدف . وتعمل جميع البلدان على زيادة امكانية تمتع أشد الفئات فقرا من سكانها بالمرافق الصحية ، وتكفل ، بمساعدة المجتمع الدولي ، تحصين جميع الاطفال ضد الامراض المعدية الرئيسية في أقرب وقت ممكن خلال العقد . وينبغي ايضا توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية الكافية في المناطق الحضرية والريفية لجميع السكان بحلول عام ١٩٩٠ . ويكون تخفيض معدلات الوفيات هدفا رئيسيا . كما ينبغي تخفيض معدلات وفيات الرضع في أشد البلدان فقرا الى اقل من ١٢٠ بين كل ١٠٠٠ طفل يولد حيا . وينبغي ان يصل العمر

---

(١٠) تقرير مؤتمر الامم المتحدة العالمي للسكان ، بوخارست ، ١٩ - ٣٠ آب/اغسطس ١٩٧٤ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.75.XIII.3) ، الفصل الاول .

المرتقب في جميع البلدان الى ٦٠ سنة كحد أدنى ، وينبغي ان تصل معدلات وفيات الرضع الى ٥٠ في كل ١٠٠٠ طفل يولد حيّا كحد أقصى بحلول عام ٢٠٠٠ . ويتعين بذل جهود خاصة لادماج المعوقين في عملية التنمية . ولذلك يلزم اتخاذ تدابير فعالة للوقاية واعادة التأهيل .

٤٩ - وان توفير المأوى الاساسي والهياكل الاساسية للسكان جميعا ، في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء ، هو هدف طويل الاجل . كما ان ايجاد شبكة متوازنة من المدن الكبيرة والصغيرة والقرى ضروري لتحقيق التنمية المتناسقة ، وقيام صلات متداعمة بين الانشطة الصناعية والزراعية ، ولتوفير الهياكل الاساسية والخدمات بقدر كاف . ويعتبر وضع برامج حسنة التوازن لتنمية المستوطنات البشرية ، أمرا ضروريا أيضا لتوفير مزايا أكبر للفئات المنخفضة الدخل .

٥٠ - وسعيا لتحقيق الاهداف التي برزت خلال السنة الدولية للطفل ، تكون رعاية الطفولة محل اهتمام (١١) . وينبغي التشديد على الدور الاساسي للأسرة في التنشئة المتوازنة للطفل . كما ينبغي بذل الجهود لتحسين الاحوال المعيشية للاطفال والقضاء على تشغيل الاطفال ، وفقا لاحكام اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة ، وينبغي ايلاء اهتمام خاص للاعداد الكبيرة من الاطفال الذين تقل سنهم عن ١٥ سنة المقيمين في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة .

٥١ - وينبغي كفالة اشتراك جميع السكان اشتراكا كاملا وفعالا في جميع مراحل عملية التنمية . وتمشيا مع برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة (١٢) ، ينبغي ان تقوم المرأة بدور فعال في تلك العملية . وينبغي اتخاذ تدابير مناسبة لاحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة ، ولازالة الاختلالات الهيكلية التي تفاقم وتديم الاوضاع غير المؤاتية التي تعاني منها المرأة . وتحقيقا لهذا الغرض ، تسعى جميع البلدان الى تحقيق هدف ضمان المشاركة المتساوية للنساء ، سواء بوصفهن عناصر عاملة أو مستفيدة ، في عملية التنمية بجميع قطاعاتها وعلى جميع مستوياتها . ويجب ان يشمل ذلك زيادة امكانية المرأة في الحصول على التغذية ، والخدمات الصحية ، والتعليم والتدريب ، والعمالة ، والموارد المالية ، وزيادة مشاركتها في تحليل التنمية ، وتخطيطها ، واتخاذ القرارات المتعلقة بها ، وتنفيذها ، وتقييمها . كما ينبغي تشجيع التغييرات التي ستؤدي الى مشاركة الرجل والمرأة في مسؤوليات الاسرة ، وفي ادارة الشؤون المنزلية . وينبغي كذلك تعزيز الآليات المؤسسية والادارية لانجاز هذه الاهداف . وينبغي لجميع البلدان ايلاء أولوية عالية لهدف تعبئة الشباب وادماجهم في عملية التنمية .

---

(١١) انظر قرار الجمعية العامة ٣١/١٦٩ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الفقرة ٢ .

(١٢) انظر المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، كوبنهاغن ، ١٤-٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.80.IV.3) ، الفصل الاول ، الفرع الف .

ثالثا - تدابير السياسة العامة

ألف - التجارة الدولية

٥٢ - تلتزم جميع البلدان بنظام تجارى مفتوح وتوسعي لاحراز مزيد من التقدم في جعل التجارة اكثر تحررا وفي تعزيز التكيف الهيكلي الذى ييسر تحقيق النمط الدينامي للميزة النسبية . وتظل القواعد والمبادئ التي تنظم سير التجارة الدولية قيد الاستعراض بغية ضمان النمو المطرد للتجارة في ظروف عادلة ومأمونة . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي ان يكون ثمة تنفيذ اكثر فعالية الى ابعد حد ممكن ، لمبدأ معاملة البلدان النامية معاملة تفاضلية وأكثر مواتاة ، على اساس عدم المعاملة بالمثل ، بغية تعزيز امكانية وصولها الى الاسواق وزيادة حصتها من التجارة العالمية ، مع مراعاة احتياجاتها التجارية والانمائية والمالية .

٥٣ - وكأحد التدابير الفورية ، تقوم الاطراف في الاتفاقات التي تم التوصل اليها في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، بتنفيذ تلك الاتفاقات تنفيذا سريعا وكاملا . وتتخذ خطوات في اوائل عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث للتقليل من القيود المفروضة حاليا على الواردات من البلدان النامية أو ازالتها . وتقوم البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ الاحكام التجميدية التي قبلتها تنفيذا كاملا وتتقيد بها تقيدا دقيقا . وتبذل جهود متضافرة ، وخاصة من جانب البلدان المتقدمة النمو ، لتقليل الحواجز غير الجمركية تدريجيا بل ولالغائها ، وخاصة في حالة المنتجات أو القطاعات التي تهم البلدان النامية من حيث التصدير .

٥٤ - ويستمر بذل الجهود للتوصل الى اتفاق بشأن نظام متعدد الاطراف للضمان يقوم على اساس معايير موضوعية متفق عليها دوليا ويخضع لهذه المعايير ، وذلك فيما يتعلق بأمور منها التبين الكافي لوجود ضرر بالغ بغية توفير قدر اكبر من الاتساق والثقة في التنفيذ وللتأكد من عدم تطبيق شرط الضمان ، في حال استخدامه ، لأسباب حمائية أو لاعاقة التغير الهيكلي .

٥٥ - ويجرى ، على سبيل الاستعجال ، وضع الصندوق المشترك ، موضع التشغيل التام والفعال ، بوصفه كيانا جديدا يعمل كأداة أساسية لتحقيق الاهداف المتفق عليها للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية .

٥٦ - وينبغي ابرام اتفاقات سلعية دولية ، مع التشديد بصورة أولية على السلع الاساسية الرئيسية المدرجة في القائمة الارشادية للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية .

٥٧ - وينشأ اطار للتعاون الدولي ضمن الاطار الشامل للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية للتوسع ، في البلدان النامية ، في تجهيز السلع الاولية والصادرات من السلع المجهزة فضلا عن زيادة اشتراك البلدان النامية في تسويق سلعها الاولية وتوزيعها ونقلها .

٥٨ - وينبغي النظر في أقرب وقت ممكن في اتخاذ تدابير اضافية لتحسين وتثبيت حصيلة صادرات البلدان النامية من السلع الاساسية .

٥٩ - وينبغي للمنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان التي تكون في مركز يسمح لها بمساعدة البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص أقل البلدان نموا ، أن تفعل ذلك من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا وتوفير التدريب على المهارات اللازمة لاتاحة القدرات الانمائية والتجهيزية والصناعية ، ولانشاء وتعزيز المالية والتجارة والنقل وشتى الخدمات وغير ذلك من الهياكل الأساسية في البلدان النامية لتسهيل انتاجها وصادراتها من السلع المصنوعة وشبه المصنوعة والنهوض بها .

٦٠ - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تبذل قصارى جهودها لتحسين فرص وصول الصادرات من المنتجات الزراعية الى اسواقها ، على اساس مستقر ومنظور . وينبغي لها ان تتيح للبلدان النامية فرصة توسيع صادراتها الزراعية من خلال مواصلة تحرير السياسات الزراعية والتجارية والتعجيل به . وتتخذ اجراءات عاجلة في المحافل التفاوضية ذات الصلة للعمل على اقرار وتنفيذ المقترحات الداعية الى تخفيض وازالة الحواجز المفروضة على تجارة المنتجات الزراعية، ولا سيما فيما يتصل بتلك التي تهم البلدان النامية من حيث التصدير ، وبالتالي لتسهيل جملة أمور منها زيادة فعالية أنماط الانتاج . وتبذل البلدان المتقدمة النمو قصارى جهودها لتكييف تلك القطاعات من اقتصاداتها الزراعية والصناعية التي تتطلب حماية ضد الصادرات من البلدان النامية ، مما يسهل الوصول الى اسواق الاغذية والمنتجات الزراعية . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تبذل ما بوسعها لتجنب وقوع آثار ضارة على اقتصادات البلدان النامية ، عند قيامها بوضع وتنفيذ سياساتها الزراعية المحلية .

٦١ - وينبغي القيام ، في اطار التعاون الدولي ، باتخاذ تدابير منها وضع برامج للبحث والتطوير يتفق عليها دوليا ، بغية تحسين قدرة المنتجات الطبيعية المصنوعة في البلدان النامية على التنافس مع المواد التركيبية والبدائل التي تنتجها البلدان المتقدمة النمو . وعلاوة على ذلك ، ينبغي النظر في اتخاذ تدابير للمواءمة ، عند الاقتضاء ، بين انتاج هذه المواد التركيبية والبدائل وعرض المنتجات الطبيعية المصنوعة في البلدان النامية .

٦٢ - وينبغي ، الى اقصى حد ممكن ، تفادي الاتفاقات القطاعية التي تفضي الى اعاقة النمو في تجارة البلدان النامية . وينبغي بذل الجهود للحيلولة دون تمديد الاتفاقات القائمة حاليا من هذا النوع بغية ازالتها في نهاية المطاف .

٦٣ - وينبغي ان يستمر نظام الافضليات المعمم بوصفه أداة طويلة الاجل هامة لتعزيز التجارة والتعاون في مجال التنمية ، وبشكل خاص لتحقيق زيادة نصيب البلدان النامية في التجارة العالمية . ويعيد المجتمع الدولي تأكيد أهمية نظام الافضليات المعمم غير التبادلي وغير التمييزي من أجل توسيع وتنويع تجارة التصدير الخاصة بالبلدان النامية ومن أجل التعجيل بمعدلات نموها الاقتصادي . وتحقيقا لهذه الغاية ، تقوم البلدان المانحة للأفضليات بالتنفيذ الكامل

للاتفاق الذى توصلت اليه اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات والتابعة لمجلس التجارة والتنمية في دورتها التاسعة (١٣) . وينبغي اجراء استعراض شامل لنظام الافضليات المعمم في عام ١٩٩٠ .

٦٤ - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو مواصلة وتكثيف الجهود الرامية الى اتخاذ تدابير انفرادية خاصة لزيادة تقليل الحواجز التجارية التي تواجه البلدان النامية فيما يتعلق بالمنتجات الاستوائية ، بما في ذلك المنتجات التي تكون في اشكالها المجهزة ، على أساس عدم المعاملة بالمثل . وينبغي النظر في تلك التخفيضات وتنفيذها على سبيل الاستعجال .

٦٥ - وينبغي زيادة دعم مركز التجارة الدولية بمساعدات تقنية ومالية من البلدان المانحة بغية زيادة وتعزيز برنامجه للتعاون التقني مع البلدان النامية في الانشطة الخاصة بترويج التجارة وتنمية التصدير .

٦٦ - وتواصل البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، في اطار خططها الاقتصادية الطويلة الأجل ، اتخاذ وتنفيذ تدابير مناسبة ، بغية زيادة تجارتها مع البلدان النامية ، بما يتناسب مع الاحتياجات التجارية للبلدان النامية ، بما في ذلك بوجه خاص امكاناتها الانتاجية والتصديرية .

٦٧ - وتقوم البلدان النامية بتعزيز التجارة وتوسيع نطاقها فيما بينها طبقا للمقررات ذات الصلة التي اتخذتها تلك البلدان في برنامج الاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات المعتمدين في أروشا (١٤) في الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة السبعة والسبعين ، المعقود في أروشا في الفترة من ١٢ الى ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، وفي محافل دولية أخرى . ويوفر المجتمع الدولي المساندة والمساعدة المناسبتين للجهود التي تبذلها البلدان النامية .

المعاملات غير المنظورة

٦٨ - توضع تدابير أثناء العقد للتشجيع على ايجاد توزيع دولي أكثر توازنا لصناعات الخدمات ولمساعدة البلدان النامية على التقليل الى أدنى حد ممكن من تدفق قطعها الأجنبي الصافي الى الخارج نتيجة للمعاملات غير المنظورة ، بما في ذلك النقل . وتقوم البلدان النامية بتوسيع نطاق صناعتها السياحية . وتقدم البلدان المتقدمة النمو مساعدتها في هذا المسعى الى أبعد حد ممكن .

---

(١٣) القرار ٦ (د - ٩) الصادر عن اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات والتابعة لمجلس التجارة والتنمية .

(١٤) أنظر TD/236 وللاطلاع على النص المطبوع ، أنظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، المرفق السادس .

٦٩ — ويتخذ المجتمع الدولي التدابير المناسبة للمساعدة في انشاء وانماء اسواق التأمين المحلية في البلدان النامية حيثما توجد مثل هذه الامكانية . اما فيما يتعلق بعمليات التأمين التي يتعذر الاضطلاع بها بدون استخدام خدمات التأمين الخارجية ، فان من الاساسي ان تكون الأحكام والشروط المتعلقة بمعاملات التأمين واعادة التأمين الدوليين منصفة لجميع الاطراف المعنية وتلبي احتياجاتها ، وخاصة احتياجات البلدان النامية .

الشركات عبر الوطنية

٧٠ — تختتم في عام ١٩٨١ المفاوضات التي تجرى حول وضع مدونة للامم المتحدة لقواعد السلوك بشأن الشركات عبر الوطنية ، ويسارع جميع أعضاء المجتمع الدولي بعد ذلك مباشرة الى اعتماد تلك المدونة الرامية الى الحيلولة دون الاثار السلبية الناجمة عن أنشطة الشركات عبر الوطنية — بغية ازالتها — وتعزيز المساهمة الايجابية من جانب الشركات عبر الوطنية في الجهود الانمائية التي تضطلع بها البلدان النامية ، بما يتفق مع الخطط والاولويات الانمائية الوطنية في تلك البلدان . ويتم ايضا وضع ومتابعة سياسات وطنية تتيح للحكومات معالجة عمليات الشركات عبر الوطنية وتنظيمها بصورة فعالة.

الممارسات التجارية التقييدية

٧١ — تنفذ بفعالية المبادئ والقواعد التي اقرها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالممارسات التجارية التقييدية(١٥) والخاصة بمكافحة الممارسات التجارية التقييدية ذات الآثار الضارة بالتجارة الدولية ، وخاصة تجارة البلدان النامية وتنميتها الاقتصادية .

باء — التصنيع

٧٢ — يشكل انماء تصنيع البلدان النامية عنصرا لا غنى عنه وأداة دينامية لاستمرار النمو المعتمد على الذات لاقتصاداتها ولتحولها الاجتماعي . ولكل بلد نام ان يحدد أهدافه وأولوياته الخاصة بالتنمية الصناعية . وان تحقيق الاهداف المتعلقة بتصنيع البلدان النامية ، الواردة في هذه الاستراتيجية ، والتي ترمي الى ان ورمنها زيادة نصيب البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي وفقا لاعلان وخطة عمل ليما ، يقتضي اجراء تغييرات بعيدة الاثر في هيكل الانتاج العالمي . وتحقيقا لهذه الغاية ، تنظر البلدان النامية والمتقدمة النمو في وضع سياسات وبرامج مناسبة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية لتعزيز وتوسيع القدرات الصناعية للبلدان النامية بوصفها عنصرا اساسيا لعمليتها الانمائية ، وتعتمد مثل هذه السياسات والبرامج .

---

(١٥) انظر A/C.2/35/6 ، المرفق.

٧٣ — وتشمل هذه السياسات والبرامج ، بوصفها عنصرا حاسما ، اعادة توزيع القدرات الصناعية . وتتمثل اعادة التوزيع هذه في المقام الأول في ايجاد قدرات صناعية جديدة في البلدان النامية . وكذلك في اعادة توزيع القدرات الصناعية من البلدان الصناعية الى البلدان النامية استنادا الى مبدأ الميزة النسبية الدينامية ، بالاقتران مع اجراء تعديل هيكلي ، مع اخذ الاهداف والاولويات الوطنية الشاملة في كامل الاعتبار ، وعلى وجه الخصوص اهداف وأولويات البلدان النامية . وينطوي هذا على نقل الموارد المالية والتكنولوجية والادارية والموارد من الموظفين وغيرها من الموارد الى البلدان النامية ، بما في ذلك توفير ما يلزم من تدريب ومن خدمات الخبراء . وفي حين أن للعوامل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية وغيرها من العوامل ذات الصلة تأثيرا هاما على هذه العملية ، ينبغي للحكومات ، ولاسيما حكومات البلدان المتقدمة النمو ، ان تشجع وتكثف هذه العملية وذلك بالقيام بنشاط بانتهاج سياسات بغية تشجيع مواصلة اعادة توزيع الموارد وتشجيع عوامل الانتاج المحلية على الانتقال من خطوط انتاج اقل قدرة على المنافسة دوليا الى خطوط انتاج اكثر صلاحية ، او الى قطاعات اخرى من الاقتصاد . وينبغي ان ترافق هذه السياسات ، الى اقصى درجة ممكنة ، زيادة امكانية وصول منتجات البلدان النامية المصنعة الى أسواقها .

٧٤ — ويولى الاهتمام الى تعزيز صناعات البلدان النامية بوصفها وسيلة من وسائل التنمية الصناعية المستقلة والذاتية ، مع وضع خطط وبرامج تصنيع طويلة الاجل ، بما في ذلك خطط وبرامج من اجل اكتشاف الموارد الطبيعية واستغلالها وتجهيزها على نحو اكمل ؛ والى اقامة تنمية صناعية متوازنة تشمل الصناعات الثقيلة والخفيفة ، والصناعات الاساسية ، والانتاج على نطاق واسع ، ومتوسط ، وصغير ؛ والى انشاء مجمعات زراعية — صناعية . وينبغي تقديم المساعدة للبلدان النامية بأشكال تناسب مصالح تنميتها التي تعتمد على الذات .

٧٥ — وينبغي تعزيز وتطوير وزيادة فعالية نظام المشاورات الذي اقيم في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفه نشاطا دائما حتى يمكنه تقديم مساهمة ملموسة في تصنيع البلدان النامية والاسهام بفعالية في تحقيق الاهداف والغايات المحددة في هذه الاستراتيجية وكذلك في اعلان وخطة عمل ليما .

٧٦ — وينبغي لمصادر التمويل ، المتعددة الاطراف منها والثنائية ، ان تستجيب ، في الوقت الذى تراعي فيه أولويات البلدان النامية ، لضرورة حدوث زيادة كبيرة في نقل الموارد المالية وغيرها من الموارد ، بما في ذلك عمليات نقل المساعدة الانمائية الرسمية ، حسب الاقتضاء ، الى البلدان النامية بغرض دعم وتعزيز برامجها للتصنيع. كما ينبغي استعراض ترتيبات التمويل الصناعي في وقت مبكر من العقد ، على ان توضع في الاعتبار المقترحات الاخيرة بغية تعزيز مرافق التمويل الدولية القائمة ، بما في ذلك السبل المناسبة لتوسيع أو تعديل تلك المرافق وغيرها من التدابير اللازمة لبلوغ هذه الغاية . وينبغي تعزيز صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وتوسيعه ليكفل زيادة المساعدة التقنية اللازمة للتعجيل بتصنيع البلدان النامية زيادة كبيرة.

٧٧ — وكجزء من هيكل صناعي متكامل يلزم تشجيع جملة امور من بينها الصناعات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة والصناعات المتوسطة والصناعات الصغيرة التي تتسم بالكفاءة وتؤدى الى زيادة فرص العمالة . وكذلك ينبغي العمل على زيادة دعم وتوسيع استعمال التكنولوجيا الملائمة والسياسات الفعالة من أجل زيادة الاستثمارات اللازمة لتنمية الموارد البشرية . وينبغي أن يكون من أهداف سياسات التصنيع اتاحة العمالة المنتجة وادماج المرأة واشراكها على قدم المساواة في برامج التنمية الصناعية .

٧٨ — وتتطلب سياسات التصنيع في البلدان النامية انتهاج سياسات محلية نشطة تدعمها المساعدة والاستثمار الدوليان . ويمكن ان تنص هذه السياسات على جملة امور منها زيادة الاستثمار المحلي ، مع مراعاة دور القطاع العام في هذه العملية ،واتخاذ تدابير لتشجيع المدخرات المحلية ، والاستثمارات المباشرة الاجنبية ذات النفع المتبادل ، والمصادر الاخرى لرأس المال الخاص . وعلى البلدان النامية ان تحدد هي أولوياتها الاستثمارية الخاصة وأن تتخذ القرارات المناسبة بشأن قبول الاستثمار الاجنبي ورأس المال الخاص في ضوء تلك الاولويات.

٧٩ — وينبغي لجميع البلدان ايلاء النظر في الجوانب البيئية من التصنيع عند اعداد وتنفيذ سياساتها وخططها الصناعية . كما ينبغي للبلدان المانحة ولموردى التكنولوجيا والمنظمات الدولية ذات الصلة بالموضوع مد يد المساعدة الى البلدان النامية ، بناء على طلب تلك البلدان ، بهدف تعزيز قدراتها في هذا الصدد .

٨٠ — ويعطي المجتمع الدولي أعلى أولوية للتدابير اللازمة لوضع عقد التنمية الصناعية لافريقيا (١٦)، الذى يمتد عبر الثمانينات ،موضع التنفيذ الفعال بما في ذلك ،حسب الاقتضاء ،توفير مايلزم من اعتمادات مالية مناسبة .

جيم — الاغذية والزراعة

٨١ — تدخل في عداد المرامي الأساسية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث التنمية الزراعية والريفية واستئصال شأفة الجوع وسوء التغذية . وتتخذ البلدان النامية ،في اطار خططها وأولوياتها الانمائية الوطنية

---

(١٦) أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٣٥/٦٦ باء .

بدعم ثابت من المجتمع الدولي ، كل ما يلزم من تدابير للتعجيل بالانتاج الغذائي والزراعي حتى يتسنى تحسين الاكتفاء الذاتي الوطني والجماعي في مجال الاغذية في ابكر وقت ممكن . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي مواصلة انتهاج وتنشيط سياسات فعالة فيما يتصل بتوفير حوافز مناسبة في الاسعار وتوزيع الائتمانات وتحسين التخزين والنقل والتقليل من الخسائر في الاغذية ، وبصفة خاصة خسائر فترة ما بعد الحصاد . وينبغي فيما يتصل بالجهود الرامية الى تحقيق النمو البالغ متوسطه ٤ في المائة سنويا في الانتاج الزراعي ، ايلاء اهتمام خاص لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض حتى تتاح لها فرصة بلوغ هذا المعدل من النمو في أبكر وقت ممكن . كما ينبغي أن توضع في الاعتبار ، عند تنفيذ السياسات الوطنية ، الحاجة الى تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية تعبئة كاملة . وينبغي ايلاء الاعتبار الكافي لتنفيذ الاصلاحات الزراعية بوصفها عاملا من العوامل الهامة لتعزيز زيادة الانتاج الزراعي والتنمية الريفية وفقا للخطط والاولويات الوطنية لكل بلد نام . وتقوم هذه البلدان ، وفقا لخططها الوطنية ، باعطاء الأولوية لبرامج تكييف الأطر المؤسسية وذلك لاتاحة امكانيات أوسع واكثر انصافا لحيازة الأرض والحصول على موارد المياه وادارة الاحراج والمراعي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية ادارة فعالة بما يكفل مصالحها الوطنية ، مع زيادة نشر واستعمال التكنولوجيا الجديدة والمحسنة ، بما في ذلك زيادة استعمال الاسمدة والبذور المحسنة ومبيدات الآفات والانتفاع من امكانات الري وتنمية الاحراج ومصائد الاسماك . وعليها ان تبذل الجهود اللازمة لتنمية وتعزيز الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والمرافق العامة المناسبة في المناطق الريفية . وتقوم هذه البلدان بتوسيع فرص العمالة في المجالات غير الزراعية في المناطق الريفية ، ولا سيما في الصناعات المتصلة بالزراعة . وتتخذ كل البلدان تدابير مناسبة ، على سبيل الاولوية ، لتجديد وتحسين موارد المياه وقدرة الارض على انتاج المنتجات الزراعية اللازمة . ويتم تنفيذ برامج واسعة النطاق لاعادة التحريج لمنع تحات التربة فضلا عن سد الحاجات المحلية من الاخشاب كمادة أولية وكمصدر للطاقة .

٨٢ — وتتخذ كل البلدان تدابير مناسبة ، على سبيل الاولوية ، من اجل تنفيذ النتائج والتوصيات الواردة في اعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (١٧) على ان تراعى تماما النتائج والتوصيات التي تقدمت بها هيئات ومنظمات الامم المتحدة المعنية وذات الصلة بالموضوع .

٨٣ — ودعما للتدابير المتخذة في البلدان النامية لاحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات في مجال الزراعة ، تتخذ البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية كل الخطوات الممكنة لزيادة تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية . وينبغي تغذية موارد الصندوق الدولي للتنمية

---

(١٧) انظر تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ — ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ؛ المحال الى اعضاء الجمعية العامة بمذكرة من الامين العام (A/34/485) .

الزراعية على اساس مستمر بمستوى يكفي لان يحقق اهدافه حسبما وحيثما يوصي بها مجلس ادارته ، مع مراعاة تزايد احتياجات البلدان النامية من الموارد الخارجية ، على ان تختتم ، على سبيل الاولوية ، المشاورات المتصلة بالتعبئة الاولى قبل نهاية عام ١٩٨٠ ، وفضلا عن ذلك، ينبغي ان تخصص الجهات المانحة اموالا كافية للتكاليف المحلية وان تلبي، حيثما امكن ، طلبات الاشتراك المالي في التكاليف المتكررة المتصلة بتنفيذ المشاريع الانمائية في القطاع الزراعي .

٨٤ - وينبغي توفير موارد اضافية لتكييف ونشر التكنولوجيات الزراعية ولتكثيف البحوث في التقنيات التي تعتمد بشكل أقل على المدخلات الباهظة التكاليف وبشكل متزايد على المدخلات المتجددة . وتمنح أولوية عالية لتعزيز شبكة البحوث الدولية والاقليمية ، بما في ذلك مؤسسات التدريب على البحوث ، وخدمات الارشاد الزراعي ، وتبادل المعلومات والخبرات ، ولتحسين علاقتها بالنظم الوطنية للبحوث . ويولى اهتمام خاص لتنفيذ نتائج البحوث على مستوى الاشخاص المعنيين .

٨٥ - ويدعم المجتمع الدولي التدابير الرامية الى توفير المدخلات الزراعية ، ولاسيما الأسمدة والبذور المحسنة ومبيدات الآفات ، والجهود الموجهة نحو الحيلولة دون حدوث خسائر في الاغذية ومكافحة الجراد الصحراوي ووباء المثقبيات الافريقي .

٨٦ - وتتخذ تدابير عاجلة في أوائل العقد لكفالة أمن غذائي عالمي حقيقي . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي الحفاظ على مستوى مناسب من المخزون العالمي من الحبوب الغذائية يتدرج بما يتراوح بين ١٧ و ١٨ في المائة من الاستهلاك العالمي السنوي .(١٨) ومن الضروري أن تتضافر الجهود المبذولة في سبيل ابرام اتفاق دولي جديد للحبوب يرمي الى ايجاد نظام دولي منسق للاحتياطيات الوطنية من الاغذية . وكتدبير مؤقت ، تتخذ البلدان خطوات مبكرة لتقوم ، على أساس طوعي ، بتنفيذ خطة عمل منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة المؤلفة من خمس نقاط والمتعلقة بالأمن الغذائي العالمي ، ويجرى توسيع موارد مخازن تلك المنظمة للمساعدة في ضمان الأمن الغذائي . كما يتم التنسيق بين المساعدة الغذائية وبين المخزون حسب الاقتضاء .

٨٧ - ويلزم اتخاذ تدابير طويلة الاجل لزيادة الانتاج الغذائي في البلدان النامية ، وهو السبيل الوحيد الدائم لبلوغ الامن الغذائي . فعلى الصعيد الوطني . وفي حالات مناسبة على الصعيد الاقليمي ، ينبغي أن تنشئ البلدان النامية ،كعنصر مكمل للسياسات الانتاجية ، المرافق اللازمة لتخزين الأغذية وحفظها ونقلها وتوزيعها ، حتى تتمكن من مواجهة حالات الطوارئ ، ولتعزيز استقرار اسواقها وخفض ما يمكن تفاديه من خسائر في المحاصيل بعد الحصاد . وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمها في ذلك بمساعدة مالية وتقنية وبمعونة غذائية كذلك .

---

(١٨) انظر تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بالحبوب والتابع لمنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة عن الأمن الغذائي العالمي (CCP: GR 75/9) الصادر في آب/اغسطس ١٩٧٥ ، وتقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة عن دورتها الخامسة (CL.78/10) .

../..

٨٨ - ولما كانت اتفاقية المعونة الغذائية التي تم الاتفاق عليها مؤخرا والتي تنص على توفير ٧ر٦ من ملايين الاطنان تقصر كثيرا عن الرقم المستهدف البالغ ١٠ ملايين طن ، ينبغي بذل كل جهد ممكن في سبيل الحصول على مساهمين جدد ، وزيادة الالتزامات التي يتعهد بها المساهمون الحاليون حتى يتسنى تجديد الاتفاقية الجديدة في اواسط عام ١٩٨١ ، على أن يقترن ذلك بتأكيد ثابت بأن يكون الرقم المستهدف هو الحد الادنى المطلق لتدفق المساعدة حتى في أوقات ارتفاع الاسعار ونقص الاغذية . ويتم النظر ، على وجه الاستعجال ، في تنقيح الرقم المستهدف بحيث تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات المقدرة والتي تتراوح بين ١٧ و ١٨ر٥ من ملايين الاطنان من الحبوب الغذائية مما يوفر مؤشرا مفيدا للاحتياجات الشاملة من المعونة الغذائية بحلول عام ١٩٨٥ . ويستعرض هذا التقدير بصفة دورية . ولتأمين عنصر الاستمرار ، ينبغي أن تمدد اتفاقية المعونة الغذائية لثلاث سنوات ، ان امكن ، وأن تنص على تنقيح الحد الادنى المستهدف اللازم للوفاء بالاحتياجات المتنامية من المعونة الغذائية . وينبغي أن تبذل البلدان المانحة والمنظمات الدولية الجهود في سبيل سد الاحتياجات من المعونة الغذائية ، وخاصة في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض .

٨٩ - وينبغي أن تؤخذ في الحسبان ، لدى دراسة الاحتياجات السنوية من المعونة الغذائية بحلول عام ١٩٨٥ ، التقديرات البالغة ٣٠٠٠٠٠٠ طن من منتجات الالبان و ٣٥٠٠٠٠٠ طن من الزيوت النباتية ، التي توفر أيضا مؤشرات مفيدة للاحتياجات السنوية .

٩٠ - وتزاد موارد برنامج الاغذية العالمي ويبذل كل جهد ممكن لبلوغ الحد الادنى المستهدف المتفق عليه حاليا وقدره بليون من الدولارات للفترة ١٩٨٢/١٩٨١ ، والرقم المستهدف الذي يتفق عليه لهذا البرنامج لكل فترة تالية من فترات السنتين في خلال العقد .

٩١ - وينبغي لصندوق النقد الدولي أن ينظر ، على وجه الاستعجال ، وداخل اطار تسهيلاته التمويلية ، في امكانية تقديم دعم اضافي لموازين المدفوعات من أجل مواجهة ارتفاع تكاليف استيراد الاغذية في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض .

٩٢ - وينبغي ان يتم فورا بلوغ الرقم المستهدف للاحتياطي الغذائي الدولي للطوارئ وقدره ٥٠٠٠٠٠٠ طن من الحبوب الغذائية . وينبغي لجميع البلدان ، وبصفة خاصة البلدان التي لم تسهم بعد فيه ، أن تقدم مساهماتها فيه أو أن تعمل على زيادتها . وينبغي ان يبقى حجم الاحتياطي ٥٠٠٠٠٠٠ طن . وينبغي ايلاء الاعتبار ، في وقت مبكر ، للاقتراحات الداعية الى تعزيز الاحتياطي ، بما في ذلك امكانية ابرام اتفاقية تكون ملزمة قانونا . ومن بين ما ينبغي أن تنص عليه أى مقترحات يتفق عليها زيادة حجم الاحتياطي لتلبية حاجات الطوارئ في المستقبل .

٩٣ - ويستدعي استئصال شأفة الجوع وسوء التغذية بذل جهود متضافرة ، وقيام الحكومات بوضع سياسات وخطط غذائية وطنية والتعهد بالتزامات في هذا الشأن ، وكذلك قيام منظومة الامم المتحدة باعداد برامج مناسبة في خلال العقد وبعده . ويستدعي أى التزام ايجابي

بسياسات للتنمية بذل مجهود على صعيدي الانتاج والتوزيع لضمان توفر الامدادات الضرورية من الاغذية لمن لا يستهلكون كفايتهم منها . وينبغي الاضطلاع بالتزام وطني خاص لسد احتياجات الاطفال في مجال التغذية . ومطلوب بالحاح من البلدان المانحة أن تبذل قصارى جهدها لتأمين قيمة غذائية عالية في معوناتها من الاغذية .

٩٥ — ويستمر ايلاء اهتمام خاص للاثر الذي تخلفه تجارة الاغذية على مستويات انتاج الاغذية في العالم ، وخاصة بالنسبة الى اقتصادات البلدان النامية .

٩٦ — وتشجع الحكومات ، في اطار التنمية الريفية المتكاملة ، تصنيع المناطق الريفية ، وانشاء وتعزيز المجمعات الزراعية — الصناعية ، وتحديث الزراعة ، وتحسين ادماج المرأة في جميع مراحل عملية الانتاج ، والعمل ، بذلك ، على ضمان تزايد الانتاج من الاغذية والمنتجات الزراعية الاخرى ، والعمالة للسكان الريفيين . وينبغي للحكومات ان تشجع وتدعم انشاء التعاونيات الزراعية .

دال — الموارد المالية لأغراض التنمية

٩٦ — تستمر البلدان النامية في تحمل المسؤولية الرئيسية عن تمويل تنميتها ، وتتخذ تدابير قوية من أجل تعبئة مواردها المالية المحلية على نحو أوفى . وتشكل الموارد المالية الخارجية ، وبصفة خاصة المساعدة الانمائية الرسمية ، عنصرا لا غنى عنه في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية ذاتها . وينبغي تحسين وتكييف التدفقات المالية الدولية ، وبصفة خاصة التدفقات العامة ، بما يتسق واحتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بحجم التدفقات وتكوينها ونوعياتها وأشكالها وتوزيعها .

٩٧ — وتكون التدفقات الثنائية والمتعددة الاطراف على اساس مضمون ومستمر يمكن التنبؤ به بصورة متزايدة .

٩٨ — وتقوم جميع البلدان المتقدمة النمو بزيادة المساعدة الانمائية الرسمية زيادة سريعة وكبيرة ، بغية بلوغ الهدف المتفق عليه دوليا وقدره ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو وتجاوزه كلما أمكن ذلك . ولتحقيق هذه الغاية ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد الرقم المستهدف ان تبذل قصاراها لبلوغ ذلك الرقم بحلول عام ١٩٨٥ ، أو في موعد لا يتجاوز ، بأية حال ، النصف الثاني من العقد . وينبغي بلوغ الرقم المستهدف البالغ ٧ر٠ في المائة في أقرب وقت ممكن بعد ذلك . وكلما كان الاداء النسبي للبلدان المتقدمة النمو أقل تحسين بالقدر نفسه أن تكون الجهود التي تبذلها أكبر . وينبغي للبلدان النامية القادرة على تقديم المساعدة للبلدان النامية الأخرى أن تواصل تقديم هذه المساعدة . وفي اطار هذه الزيادة العامة ، وحتى تتسنى مواجهة أشد المشاكل الحاحا والحالة المتردية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية المدرجة في الفئات الخاصة الاخرى ، حيث تكون الاحتياجات والمشاكل الانمائية على أشدها ، توجه تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية نحو تلك البلدان على نحو متزايد .

٩٩ - وينبغي لجميع البلدان المانحة المتقدمة النمو أن تعلن سنويا ، في ضوء التدابير الموجزة في قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٩ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٦) ، خططها أو نواياها فيما يتعلق بزيادة المساعدة الانمائية الرسمية لأطول فترة تالية ممكنة ، ولفترة لا تقل عن ثلاث سنوات كلما أمكن ذلك . وينبغي أن توفر معلومات وافية عن تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها .

١٠٠ - وينظر المجتمع الدولي ، على سبيل الأولوية ، في الاحتياجات الفورية والماسة للبلدان النامية الاكثر فقرا ، ولاسيما أقل البلدان نموا ، وينبغي ، في هذا الاطار ، النظر على وجه الاستعجال في وضع برامج للطوارئ لمساعدة تلك البلدان . وتحدد تدابير المساعدة وحجم البرامج مع مراعاة الصعوبات الاقتصادية الحالية لتلك البلدان واحتياجاتها الانمائية الاطول أجلا .

١٠١ - وفي اطار الزيادة العامة في المساعدة الانمائية الرسمية تبذل البلدان المانحة جهودا متكافئة بهدف مضاعفة تدفق المساعدة الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا في أقرب وقت ممكن ، على أن يراعى في ذلك الاداء النسبي للبلدان المانحة . وعلى جميع البلدان المانحة أن تولي كل الاعتبار الواجب ، في موعد لا يتجاوز تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا المقرر عقده في عام ١٩٨١ ، للمقترحات الداعية الى اتخاذ مزيد من التدابير لتوفير الحد الأدنى المناسب من تدفق المساعدة الانمائية الرسمية ، بما في ذلك الاقتراحات الداعية الى زيادة صافي ما يصرف من المساعدة التساهلية بحلول عام ١٩٨٤ الى ثلاثة أمثاله ، وبحلول عام ١٩٩٠ الى أربعة أمثاله بأسعار عام ١٩٧٧ .

١٠٢ - وفي اطار هذه الزيادة العامة في المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان النامية بأسرها ، ينبغي بذل جهود محددة لسد احتياجات الفئات الخاصة الاخرى من البلدان النامية . وتحقيقا لهذه الغاية ، تزاد ، حسب الاقتضاء ، المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى هذه الفئات من البلدان زيادة كبيرة في خلال العقد .

١٠٣ - وينبغي احداث تحسن ملحوظ في احكام وشروط المساعدة الانمائية الرسمية . وعلى وجه الخصوص :

(أ) ينبغي التوسع في زيادة متوسط المعدل العام الصافي لعنصر التساهل في المساعدة الانمائية الرسمية . وينبغي ، كقاعدة عامة ، ان تكون المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا في صورة منح، أما ما يقدم منها الى البلدان النامية الأخرى ، لاسيما المدرجة منها في فئات خاصة ،والتي تعتمد في المقام الأول على التدفقات التساهلية ، فينبغي أن يكون على قدر كبير من التساهل ؛

---

(١٦) انظر TD/259 ، الجزء الأول ، الفرع ألف . وللاطلاع على النص الكامل للقرار انظر : الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(ب) كقاعدة عامة ، ينبغي أن تكون المساعدة الانمائية الرسمية غير مرتبطة بأي قيد . كما ينبغي ، حيثما تستدعي الضرورة ذلك ، زيادة نصيب المساعدة المقدمة الى البرامج وزيادة تمويل عنصرى التكلفة المحلية والمتكررة في المساعدة الانمائية الرسمية زيادة كبيرة .

١٠٤ - وعلاوة على ذلك ، سيؤخذ بعين الاعتبار على النحو المناسب ، التدهور المفاجئ والهام في الأوضاع الخارجية للبلدان النامية ، التي لا قبل لها بها ، عند تحديد مدى التساهل وعنصر المنحة في المساعدة الانمائية الرسمية .

١٠٥ - وتواصل جميع البلدان المانحة المتقدمة النمو ، بالتشاور مع البلدان المستفيدة ، تحسين الاجراءات التي تتبعها في تقديم المعونات وذلك بهدف الاقلال من العقبات التي تعترض سبيل سرعة صرف المعونات واستعمالها استعمالا فعالا ، دون أى تمييز .

١٠٦ - وفي ميدان ائتمانات التصدير ينبغي أن تعترف البلدان المتقدمة النمو باحتياجات البلدان النامية . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي للوكالات التابعة للبلدان المتقدمة النمو والعاملة في مجال ضمان ائتمانات التصدير أن تقوم ، حسب الاقتضاء ، بتحسين شروط الضمان ، بما في ذلك بصفة خاصة زيادة فترة الضمان الممنوحة ، في اطار الترتيبات الدولية ذات الصلة .

١٠٧ - وتنبغي زيادة التدفقات الاتية من المؤسسات الدولية والاقليمية للتمويل الانمائي زيادة كبيرة استجابة للاحتياجات المتعاظمة للبلدان النامية ، وبصفة خاصة لاحتياجات تلك البلدان المستوفية لمؤهلات الاقراض التساهلي من هذه المؤسسات . وينبغي أن تستعرض سياسات المؤسسات المتعددة الأطراف وأساليب مواردها بصورة منتظمة وآنية ومنسقة وأن تعدل ، عند الاقتضاء ، لتجنب حدوث أى تعطيل في انشطتها ولضمان زيادة مواردها بالقيم الحقيقية حتى تصل الى مستويات مناسبة . وبصفة خاصة ، تنفذ على وجه الاستعجال الاتفاقات التي تم التوصل اليها فيما يخص زيادة رأس مال البنك الدولي والتفذية السادسة للمؤسسة الانمائية الدولية . وينبغي النظر أيضا في السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق التمويل الطويل الأجل ، بما في ذلك التعهدات المعقودة لأكثر من سنة لبرامج منظمات الأمم المتحدة المعنية بالمساعدة الانمائية . وعلى جميع الجهات المانحة ان تولي اهتماما خاصا لاحداث زيادات آنية وكبيرة في الموارد السهلة المتاحة عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف . وينبغي زيادة تطوير سياسات هذه المؤسسات حتى تكون أكثر استجابة للاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة ولاهدافها الاجتماعية - الاقتصادية ، خاصة فيما يتعلق بالمساعدة البرنامجية ، بما في ذلك المساعدة القطاعية ، وتمويل التكاليف المحلية والمتكررة .

١٠٨ - وينبغي أن ينظر البنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية في السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز قدراتها على الاقراض ، آخذة في الاعتبار جملة أمور منها الاقتراحات الداعية الى رفع نسبة الاقراض الى رأس المال في هذه المؤسسات .

١٠٩ - وينبغي أن ينظر البنك الدولي في اتخاذ الخطوات اللازمة لانشاء تسهيلات تمويلية طويلة الأجل لتمويل مشتريات البلدان النامية من السلع الانتاجية ، آخذا في الاعتبار الاقتراح المتصل بفتح حساب للاعانات للبلدان النامية الاكثر فقرا .

١١٠ - وتظل التدفقات غير التساهلية أحد المصادر الهامة للتمويل الانمائي بالنسبة الى كثير من البلدان النامية . ويجرى المزيد من الدراسات الأولية المتعمقة لاحداث زيادة كبيرة في نقل الموارد التي توفر اساسا من الاسواق المالية، توفر، دون المساس بالمساعدة الانمائية الرسمية ، عن طريق وسائل جديدة مبتكرة، وذلك من أجل اتاحة الفرصة لاتخاذ قرارات تتسم بالطابع العملي . ويراعى ، في هذا الاطار ، عدة نهج منها التمويل المشترك باستخدام الموارد الخاصة وسائر الآليات القائمة والجديدة الممكنة . وينبغي ايلاء الاهتمام الى جملة امور من بينها الضمانات المتعددة الاطراف للاقتراض من الاسواق المالية الدولية وللاقتراض الى حد كبير بموجب ضمان من أعضاء المجتمع الدولي ، بحيث تراعى امكانيات استخدام آليات تقديم الاعانة فيما يتعلق بالفوائد . كذلك ينبغي أن تنظر المؤسسات المالية الدولية الملائمة في زيادة الاعتماد على القروض المقدمة للبرامج أو لغير اغراض المشاريع وذلك عند قيامها بالنظر في الاشكال الجديدة للاقراض كوسيلة لتوجيه الموارد الخارجية الى البلدان النامية. وتشجع الاستثمارات الخاصة المباشرة التي تتمشى مع الاولويات والتشريعات الوطنية للبلدان النامية . وينبغي أن تبذل البلدان النامية المهتمة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة جهودا في سبيل تهيئة مناخ موات لتلك الاستثمارات والحفاظ عليه في اطار خططها وسياساتها الوطنية . وينبغي تحسين امكانيات وصول البلدان النامية الى اسواق رأس المال الخاص ، كما ينبغي زيادة تسهيل هذه الامكانيات وتشجيعها . وينبغي ان تكون سبل وأشكال الاقراض الجديدة متمشية مع الاولويات الانمائية للبلدان النامية ومراعية قدرتها على خدمة الديون في المدى الاطول المراعاة الواجبة . وينبغي النظر في الاخذ بنهج جديدة ضمانا لنمو الانواع الجديدة من التدفقات واستقرارها ؛ بما في ذلك الاموال المتاحة في الاسواق المالية وأسواق رأس المال . وينبغي أن تعكس السبل والاشكال الجديدة للاقراض مبدأى العالمية والانصاف في عملية اتخاذ القرارات . اما الاقتراح الداعي الى انشاء صندوق عالمي للتنمية فينبغي ان يبحثه الامين العام حتى تتسنى اتاحة تقرير في هذا الشأن في أقرب وقت ممكن ، على أن يقدم هذا التقرير الى الجمعية العامة في موعد غايته دورتها السادسة والثلاثين كيما تنظر فيه وتتخذ الاجراءات المناسبة بشأنه .

١١١ - وينبغي أن تختتم في موعد مبكر المفاوضات المتعلقة بالمقومات المتفق عليها دوليا للعمليات المقبلة التي تتصل بمشاكل ديون البلدان النامية المهتمة بالامر ، وذلك في ضوء المبادئ العامة التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الفرع باء من قراره ١٦٥ (د ل - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ (٢٠) .

١١٢ - وينبغي ان تسعى الحكومات الى اتخاذ الاجراءات التالية او ما يعادلها من تدابير لتخفيف اعباء الديون :

---

(٢٠) أنظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/33/15 و Corr.1)، المجلد الاول ، الجزء الثاني ، المرفق الاول .

(أ) ينبغي أن تنفذ الالتزامات المتعهد بها عملا بالفرع ألف من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) تنفيذا كاملا وفي أسرع وقت ممكن ؛

(ب) ينبغي أن يستمر تعديل الأحكام بأثر رجعي وفقا لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) حتى يتسنى تطبيق التحسينات المدخلة في الأحكام الحالية على ديون المساعدة الانمائية الرسمية المستحقة السداد ، وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يستمر في التقدم المحرز في هذا الصدد .

١١٣ - ولتخفيف العبء المالي الذى تتحمله البلدان النامية نتيجة لارتفاع أسعار وارداتها الحيوية ، يقوم المجتمع الدولي على الفور ، عن طريق صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة ، بالنظر في معايير خاصة ملائمة تتصل بمدى اعتماد البلدان النامية وما تتحمله من عبء مالي فيما يتعلق بذلك ، عندما تتلقى هذه البلدان من تلك المؤسسات دعما لموازين المدفوعات .

١١٤ - وهناك صله وثيقة بين نزع السلاح والتنمية . فاحراز تقدم في سبيل نزع السلاح يساعد الى حد كبير في تحقيق التنمية . واذا وضع في الاعتبار ما اتخذته دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح من توصيات فيما يتعلق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية (٢١) ، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة ، عقب أى تدابير لنزع السلاح ، لاستخدام الموارد الموفرة من جراء ذلك من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولاسيما لصالح البلدان النامية .

هاء - القضايا النقدية والمالية الدولية

١١٥ - ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على استقرار الأحوال النقدية الدولية بما يدعم تنمية الاقتصاد العالمي تنمية متوازنة منصفة والتعجيل بتنمية البلدان النامية . ولتهيئة ظروف أكثر ملاءمة لتنمية البلدان النامية ولنمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، ينبغي تكثيف الجهود لزيادة استجابة النظام النقدى الدولي لحاجات ومصالح البلدان النامية ، وذلك من خلال اصلاح آخر للنظام يتابع وينفذ على وجه السرعة في اوائل العقد وفي خلاله تحقيقا لصالح المجتمع الدولي بأسره . وينبغي أن تشمل السمات الرئيسية لنظام نقدى ومالي دولي يتسم بالاستقرار والفعالية والانصاف ما يلي :

---

(٢١) انظر قرار الجمعية العامة د إ - ٢/١٠ المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨ .

(أ) عملية تكيف فعالة ومتناسقة ومنصفة تتفق مع العمالة والنمو القابلين للاستمرار الى حد بعيد ، ومع الاستقرار في الاسعار والتوسع الدينامي في التجارة العالمية . ويجب ان تقترن عملية التكيف الفعالة ، في جانبيها الدورى والهيكلي على السواء ، بالوصول الى التسهيلات الائتمانية الرسمية بشروط واحكام يجرى تطويعها مع طبيعة مشاكل موازين المدفوعات التي تعاني منها البلدان المعنية ، مع مراعاة الاهداف الاجتماعية والسياسية الداخلية لهذه البلدان وظروفها وأولوياتها الاقتصادية ، بما في ذلك أسباب مشاكل موازين مدفوعاتها ؛

(ب) اعادة النظر دوريا في احكام وشروط التسهيلات الحالية لصندوق النقد الدولي ، بما في ذلك تسهيلات التمويل التعويضي ، لضمان جعل هذه التسهيلات كافية ومتكيفة مع حاجات البلدان الاعضاء ، بما يفي بتصديها للاحوال الاقتصادية العالمية المتغيرة ، مع المراعاة الكاملة لمصالح البلدان النامية . وينبغي في هذا الصدد ان يولي الصندوق المراعاة الواجبة لخصائص مثل وضع الشروط المرتبطة باستخدام موارده ، مع مراعاة أسباب حالات العجز ، واطالة فترات السداد ، حسب الاقتضاء ، وايجاد معدل كاف من المساعدة وزيادته عند الاقتضاء ، والحاجة الى الاحتفاظ بمعدل كاف من السيولة في الصندوق . وعلى الصندوق أن ينتهي في وقت مبكر من نظره في مسألة انشاء آليات تقلل من كلفة استخدام تسهيلات التمويل التكميلي ؛

(ج) تقديم المساعدة الى البلدان ، ولا سيما النامية منها ، التي تعاني من اختلال هيكلي في حساباتها الخارجية وما يترتب على ذلك من مصاعب متعلقة بميزان المدفوعات ، بما في ذلك اتخاذ اجراءات فورية لتحسين التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتوسيع نطاق هذا التعاون ولا سيما فيما يختص بالتمويل المتوسط الاجل لميزان المدفوعات . وينبغي لهذه الاجراءات أن تحسن فاعلية دعمهما المتوسط الاجل للبلدان التي تواجه اختلالات دورية وأخرى هيكلية وما يترتب على ذلك من مصاعب دولية وان تنهض بمستوى هذا الدعم ، وأن تضع الاسس لبلوغ معدلات عالية من النمو المتواصل واستقرار الاسعار . وفي هذا الصدد ، لابد من مراعاة الحاجة الى موارد اضافية والى الشروط المرتبطة بتلك الموارد وما يتصل بذلك من فترات الاستحقاق . وينبغي أيضا النظر في التدابير اللازمة لتقليل كلفة الاقتراض بالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض ، من أجل تحسين قدرتها على الوصول الى برامج تمويل موازين المدفوعات التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي ؛

(د) أن يكون هناك ، في غضون العقد ، نظام نقدى دولي اكثر استقرارا وانصافا وفعالية يدعمه ما يلي ويدعم هو ما يلي :

'١' اعادة معدلات النمو العالية القابلة للاستمرار وتحقيق الاستقرار في الاسعار ؛

'٢' التقليل من التضخم الذى يفرض تكاليف حقيقية ومالية كبيرة على كل البلدان وعبئا خاصا على البلدان النامية التي توجد فيها اقتصادات حساسة ، ولذلك ينبغي اتخاذ اجراءات فعالة على الصعيدين الوطني والدولي للتحكم في التضخم ؛

'٣' وجود نظام لسعر الصرف يتسم بالاستقرار وبقدر كاف من المرونة ؛

'٤' معاملة صندوق النقد الدولي لبلدان الفائض وبلدان العجز معاملة منصفة ومتناظرة عند قيامه بمراقبة أسعار الصرف وسياسات موازين المدفوعات ؛

'٥' اتخاذ ترتيبات لايجاد سيولة دولية من خلال اجراءات دولية جماعية تتمشى واحتياجات السيولة في اقتصاد عالمي يتسع نطاقه ؛

'٦' تطوير حقوق السحب الخاصة بوصفها الرصيد الاحتياطي الرئيسي للنظام ؛ وتحقيقا لهذه الغاية ، ينظر صندوق النقد الدولي بشكل دورى في توزيع حقوق سحب خاصة جديدة ؛

(هـ) اقامة صلة بين حقوق السحب الخاصة وبين المساعدة الانمائية ، الأمر الذى ينبغي أن يشكل جزءا من عملية نظر صندوق النقد الدولي في انشاء حقوق سحب خاصة جديدة حيثما وأينما وجدت ، وفقا لحاجات السيولة الدولية ؛

(و) كفالة ما يلزم من جانب النظام النقدى الدولي لاشتراك البلدان النامية بصورة فعالة ومنصفة في اتخاذ القرارات ، على أن يؤخذ في الاعتبار ، في جملة امور ، دور هذه البلدان المتزايد في الاقتصاد العالمي .

واو — التعاون التقني

١١٦ — يجب ، لدى تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، التأكيد بشدة على ما للتعاون التقني من دور هام في عملية التنمية . فالتعاون التقني يسهم مساهمة جوهرية في الجهود التي تضطلع بها البلدان النامية لتحقيق الاعتماد على الذات عن طريق ما يؤديه من دور واسع النطاق في تيسير ودعم أمور من بينها الاستثمار والبحث والتدريب والتطوير . ومن ثم فان تحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يتطلب التشديد مجددا على التعاون التقني وزيادة الموارد المقدمة لهذا الغرض زيادة كبيرة .

زاى ـ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١١٧ ـ ان امكانية الحصول على المعرفة العلمية والتكنولوجية الحديثة واتقانها أمران أساسيان للتقدم الاقتصادى والاجتماعي للبلدان النامية . ولذلك لابد من ايلاء أولوية عالية لزيادة القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية . ولابد من تشجيع وتحسين عملية نقل التكنولوجيا التي تعتبر ذات أهمية قصوى في هذا المضمار . ولابد من توسيع نطاق التعاون الدولي في تلك الميادين وتكثيفه . ولابد من ايلاء اهتمام خاص لاستحداث تكنولوجيات تتلاءم والظروف الخاصة للبلدان النامية .

١١٨ ـ وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ الاجراءات اللازمة لاعادة تشكيل الأنماط الحالية للعلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية التي تؤثر في نقل التكنولوجيا وتنميتها . وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تتخذ تدابير محددة كافية تتيح للبلدان النامية أو تيسر لها ، حسب الاقتضاء ، امكانية الحصول على التكنولوجيا بأقصى قدر من الحرية وعلى أتم نحو ممكن . ولهذا الغرض ، ينبغي للبلدان كافة أن تتخذ خطوات تكفل التبكير باتمام المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا واعتمادها وتنفيذها تنفيذا فعالا . كما ينبغي بذل جهود للانتهاء بنجاح من المفاوضات المتعلقة بتنقيح اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية في أقرب وقت ممكن . وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اعادة النظر في الطرق التي قد تجعل نظام الملكية الصناعية وسيلة أكثر فعالية في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للبلدان كافة ، وخصوصا البلدان النامية .

١١٩ ـ وينبغي أن يولى ، في تخطيط التكنولوجيا وسياساتها ، اهتمام خاص للقطاعات التي لها أهمية حاسمة لدى البلدان النامية . وينبغي في هذا أيضا أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة الى ايجاد توازن معقول بين التكنولوجيات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة وبين التكنولوجيات القائمة على الاستخدام الكثيف لرأس المال ، بهدف بلوغ الهدف الأساسي وهو زيادة النمو والعمالة الى أقصى مدى واشباع الحاجات الخاصة للبلدان النامية .

١٢٠ ـ ومن أجل مساعدة البلدان النامية والمساهمة في تقليل الاختلالات القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجالي البحث والاستحداث ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية أن تدعم هذه الجهود . وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تزيد بشكل ملموس وتدريجي في خلال العقد نسبة النفقات والجهود التي تخصصها للبحث والتطوير لايجاد حلول لمشاكل معينة تشترك في تحديدها . وتكون ذات أهمية قصوى للبلدان النامية ، وذلك بالاشتراك النشط من جانب الباحثين والمؤسسات في البلدان النامية . وعلى البلدان الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية أن تيسر حصول البلدان النامية على المهارات ولا سيما المهارات الرفيعة المستوى ، من خلال المبادلات الدولية . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد دعمها لجهود البلدان النامية الرامية الى تحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات في ميدان التنمية التكنولوجية وذلك باتخاذ التدابير الأخرى المحددة الموصى بها ، ولا سيما تلك التي يرد ذكرها في

قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ بشأن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية ، بما في ذلك التعجيل بتحولها التكنولوجي (٢٢).

١٢١ - ووفقا لبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (٢٣)، تقوم البلدان النامية ، مع حصولها على ما يلزمها من دعم من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية ، بتكثيف جهودها لتعزيز هياكلها الأساسية العلمية والتكنولوجية وتطوير قدرتها المحلية التكنولوجية والابداعية ، من أجل دعم قدرتها على رسم وايجاد تكنولوجيات جديدة ، فضلا عن اختيار التكنولوجيا القائمة والحصول عليها وتطبيقها وتكييفها ، وذلك عن طريق جملة أمور منها ما يلي :

(أ) احداث زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للتعليم والتدريب على المهارات التقنية والادارية والابداعية ، فضلا عن البحث والتطوير ، وتوجيه تلك الجهود نحو حل المشاكل الموجودة في ميادين وقطاعات ذات أهمية حاسمة لتلك البلدان ؛

(ب) اتخاذ تدابير رامية الى الحصول على التكنولوجيا على نحو كفء واستخدامها على أمثل وجه ، وذلك باقامة روابط وثيقة وفعالة بين منتجي التكنولوجيا والقطاعات الانتاجية ومستعملي التكنولوجيا ؛

(ج) استكمال جهودها على الصعيد الوطني ببدء أو تعزيز تدابير تعاونية فيما بينها ، مثل تبادل الموظفين المهرة والمعلومات والخبرات ، وذلك عن طريق انشاء مراكز اقليمية ودون اقليمية ووطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها .

١٢٢ - وعلى جميع البلدان أن تسعى لضمان أن يشارك الرجل والمرأة في التنمية العلمية والتكنولوجية ويستفيدان منها بالتساوي ، وينبغي اتخاذ تدابير لتسهيل مساواة الرجل والمرأة في امكانية الحصول على التدريب العلمي والتكنولوجي وعلى الوظائف الفنية .

١٢٣ - ويبذل المجتمع الدولي في أوائل العقد جهودا متسقة لاتخاذ اجراءات شاملة وفعالة ، طبقا لما أوصى به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة ، على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية ، بهدف التقليل الى أدنى حد من الأثر السلبي لهجرة الموظفين المهرة بحيث تمثل هذه الهجرة من البلدان النامية عملية تبادل تكفل فيها حماية مصالح كل الأطراف المعنية حماية كافية . وعلى المجتمع الدولي أن ينظر ، في بداية العقد وفي ضوء قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، في دراسة اتخاذ ترتيبات يمكن بها للبلدان النامية التي تعاني من نزوح مواطنيها المهرة على نطاق واسع يسبب خللا اقتصاديا لها ، تأمين المساعدة عند بحثها فيما ينجم عن ذلك من مشاكل تكيّف .

---

(٢٢) انظر : TD/268 ، الجزء الأول ، الفرع ألف . وللاطلاع على النص المطبوع، انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٢٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا ، ٢٠ - ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.I.21 والتصويبات) الفصل السابع .

١٢٤ — وينبغي تعبئة موارد كبيرة لجهاز الأمم المتحدة للتمويل الخاص بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذى أنشأته الجمعية العامة بموجب الفرع السادس من قرارها ٣٤/٢١٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ لدعم الاجراءات اللازمة للنهوض بالعلم والتكنولوجيا في البلدان النامية . وعند تحديد طبيعة موارد جهاز التمويل وحجمها ينبغي أن تراعى ، في جملة أمور ، الاعتبارات التالية :

(أ) الحاجة الى تدفق الموارد على نحو يمكن التنبؤ به ومستمر ؛

(ب) الحاجة الى موارد كبيرة بالاضافة الى ما هو موجود منها في نطاق منظومة الامم المتحدة ؛

(ج) الحاجة الى موارد خارجية غير مقيدة للتنمية العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية .

١٢٥ — وطبقا لما نص عليه برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، ينبغي التعجيل باقامة شبكة المعلومات العالمية والدولية ، وفي هذا الاطار ، ينبغي للجنة الحكومية الدولية لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ان تنظر على وجه السرعة في اقامة هذه الشبكة . وينبغي لنظم المعلومات الموجودة في الامم المتحدة والاجهزة الدولية الاخرى التي اقيمت لتبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية والتي تعمل أيضا كمصارف لبيانات التكنولوجيا الصناعية أن تكون جزءا مكملا للشبكة العالمية المقترحة . وينبغي تصميم الشبكة بحيث تلبي الحاجات العاجلة للبلدان النامية . وينبغي أن تعطى الاولوية لتغطية المصادر البديلة للتكنولوجيا والجوانب العلمية ، والتقنية ، والاجتماعية — الاقتصادية ، والقانونية وغيرها من الجوانب اللازمة لاتخاذ القرارات عند اختيار التكنولوجيا ونقلها .

حاء — الطاقة

١٢٦ — يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة وعاجلة لبلوغ الغايات والأهداف المحددة في ميدان الطاقة كما نصت عليها الفقرة ٣٤ من هذه الاستراتيجية . ويشمل هذه التدابير، في جملة امور، ما يلي :

(أ) تضطلع كل البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، بتدابير فورية لترشيد استهلاكها من الطاقة بجملة امور منها حفظ الطاقة ، وتحسين كفاءة نظمها الخاصة بالطاقة ، ولا سيما من الهيدروكربونات ، وتحسين ادارة الطاقة وزيادة التدريب التقني للقوة العاملة ؛

(ب) عملا بمبدأ السيادة الكاملة والدائمة لكل بلد على موارده الطبيعية ، ينبغي تعزيز الاستكشاف والاستغلال الرشيد لموارد الطاقة ، التقليدية وغير التقليدية على السواء ، وفقا لخطط كل بلد وأولوياته الوطنية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يساند ويسهل المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية في انتاج هذه الموارد وتجهيزها وتسويقها وتوزيعها ؛

(ج) ينبغي أن تقوم البلدان المتقدمة النمو ، لتحقيق التقدم نحو تنمية موارد الطاقة المحلية في البلدان النامية وتلبية احتياجاتها من الطاقة ، بتسهيل وصول البلدان النامية ، على أكمل وجه ممكن ، الى العمليات العلمية والتكنولوجية لتمكينها من تنمية مصادر الطاقة ، بما في ذلك التكنولوجيا النووية لانتاج الطاقة وفقا للمبادئ المبينة في قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ . وفي هذا الصدد ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ، وغيرها من البلدان التي في امكانها ذلك ، وكذلك المؤسسات الدولية ، أن تساعد البلدان النامية في اعداد تقييمات شاملة لاحتياجاتها من الطاقة واستخداماتها ومواردها ، وتسهيل قيامها بتخطيط واستعراض الاحتياجات المتعلقة بالطاقة التي تتضمنها غاياتها الانمائية ؛

(د) وضع وتعزيز برامج عمل وطنية متوسطة الأجل وطويلة الأجل لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . ولهذا الغرض يجرى وضع وتعزيز برامج للتعاون في مجالات التطوير والاختبار والتدريب بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي لديها مراكز اختبار في أحوال جيوفيزيائية ومناخية مماثلة ؛

(هـ) تحقيق زيادة كبيرة في مشاركة المؤسسات المالية الدولية والوطنية والاقليمية في تمويل مشاريع الطاقة ، وخاصة الموجود منها في أقل البلدان نموا ، بما يؤدى الى زيادة تدفق مختلف أنواع الموارد ؛

(و) تحسين المناخ الاستثمارى في البلدان النامية المهتمة بالأمر لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي في اطار خططها وسياساتها الوطنية في ميدان الطاقة ؛

(ز) سد احتياجات البلدان النامية التي تعاني من نقص الطاقة ، عن طريق التعاون والمساعدة والاستثمار فيما يتعلق بمصادر الطاقة التقليدية وكذلك الجديدة والمتجددة . وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز خدماتها للمعلومات في ميدان الموارد الطبيعية .

١٢٧ - وتعالج مسألة التعاون في ميدان الطاقة في اطار الهيكل الشامل للتعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية بغية تشجيع وتعجيل حفظ الطاقة وتنمية موارد الطاقة العالمية عن طريق جملة وسائل منها تسهيل وتحسين امكانية الوصول الى التكنولوجيات المتصلة بالطاقة ، والتوسع في البحث والتطوير المتعلقين بالطاقة ؛ وزيادة تدفقات الاستثمار في مجال استكشاف الطاقة وتنميتها .

هاء ـ النقل

١٢٨ ـ تعزز التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي في قطاع النقل تنمية التجارة العالمية المنقولة بحرا وسائر نظام النقل وزيادة مشاركة البلدان النامية في النقل العالمي للتجارة الدولية ؛ وتحقيقا لهذه الغاية تجرى التغييرات الهيكلية المناسبة حسب الاقتضاء . ويواصل المجتمع الدولي اتخاذ ما يلزم من خطوات لتمكين البلدان النامية من التنافس على نحو أكثر فعالية ومن توسيع أساطيلها التجارية الوطنية والمتعددة الجنسية حتى تزيد من نصيبها لدرجة كبيرة بغية الوصول به الى ما يقرب قدر الامكان من ٢٠ في المائة من الحمولة الساكنة للأسطول التجارى العالمي بحلول عام ١٩٩٠ . ويقوم الموقعون على الاتفاقية المتعلقة بمدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحرى بتنفيذها . وتصبح اتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط نافذة المفعول في أوائل العقد مما يسهل توسع البلدان النامية في عمليات النقل المتعدد الوسائط .

١٢٩ ـ ويساعد المجتمع الدولي البلدان النامية فيما تبذله من جهود لزيادة امكانياتها في الموانئ ومرافق النقل الداخلي وهياكله الأساسية ذات الصلة فيما يتعلق بتدريب الموظفين البحريين . وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد تلك البلدان ، عند الاقتضاء ، في تنمية قدراتها فيما يتعلق ببناء السفن واصلاحها .

١٣٠ ـ وينبغي تمكين البلدان النامية من تحقيق تقدم كبير في النقل الجوى وخاصة النقل الجوى للبضائع ، وذلك ، بين جملة امور ، عن طريق زيادة اساطيل النقل الجوى واقامة ما هو مناسب من المطارات والهياكل الأساسية ذات الصلة . ويوجه اهتمام خاص على الصعيد الدولي الى القضاء في ميدان الطيران المدني على الممارسات التمييزية وغير المنصفة التي تضر بنمو القطاع الجوى في البلدان النامية ، حيثما وجدت هذه الممارسات .

١٣١ ـ ويتلقى قطاعا النقل بالطرق البرية والسكك الحديدية ، اللذان يعتبران من الأجزاء الهامة في الهياكل الأساسية المادية في البلدان النامية ، دعما كبيرا من المجتمع الدولي لزيادة وتحسين شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية لدرجة كبيرة في البلدان النامية .

١٣٢ ـ ويقدم المجتمع الدولي دعما كافيا ، قدر الامكان ، للتعاون الاقليمي في قطاع النقل والمواصلات وخاصة لتنفيذ عقد النقل والمواصلات في افريقيا ، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٨ .

١٣٣ ـ ويقوم المجتمع الدولي بالتماس السبل والوسائل لزيادة اتاحة التمويل لتنمية قطاع النقل .

ياء ـ التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية

ـ تواصل البلدان النامية بنشاط تعزيز التعاون الاقتصادى والتقني فيما بينها بوصفه عنصرا سيا في الجهود الرامية الى اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد الذى يستند بهذا الوصف

الى التعاون فيما بين الدول كافة . وهي تلتزم ، في هذا الاطار ، بأن تنفذ بفعالية برنامج أروشا للاعتماد الجماعي على الذات وكذلك البرامج المتعلقة بهذين المجالين والتي تم الاتفاق عليها في مكسيكو وهافانا وبوينس آيرس ، والبرامج الاقليمية ومن بينها خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في لاغوس في ٢٨ و ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ (٢٤) . وسيساعد تنفيذ هذه البرامج في الثمانينات ، في المقام الأول ، البلدان النامية على أن تقوم ، بجهودها الذاتية ، بتعزيز قدرتها الاقتصادية ، وتعجيل نموها الاقتصادى ، وتحسين وضعها في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية .

١٣٥ - وعلى أساس اقتراحات البلدان النامية في الهيئات المختصة ، يتخذ المجتمع الدولي تدابير لتوفير الدعم والمساعدة للبلدان النامية ، حسب الاقتضاء ، في تعزيز تعاونها المتبادل وتوسيع نطاقه على كل من الصعد دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ، بما في ذلك توفير مزيد من الدعم التقني وخدمات المؤتمرات والسكرتارية لعقد الاجتماعات وفقا للاجراءات والممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة .

كاف - أقل البلدان نموا ، وأشد البلدان تأثرا والبلدان الجزرية النامية والبلدان النامية غير الساحلية

١ - أقل البلدان نموا

١٣٦ - ان أقل البلدان نموا - وهي أضعف البلدان اقتصاديا وأفقرها مع ما تعانيه من أشد المشاكل الهيكلية استعصاء ، ستستلزم ، كأولوية أساسية في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، برنامجا خاصا على حجم كاف وكثافة تتسق مع خططها وأولوياتها الوطنية حتى يتسنى لها انتزاع نفسها بصورة حاسمة من حالتها الماضية والحاضرة وآفاقها القاتمة . لذلك يجب زيادة الجهود زيادة فورية وكبيرة بغية تحويل اقتصاداتها ، وتعزيز قيام عملية انمائية ذاتية وحث خطى التقدم الزراعي والصناعي ، وضمان تنمية الموارد البشرية والمشاركة الواسعة النطاق في العملية الانمائية على نحو يوازى التوزيع المنصف لمكاسب التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ويتسق معه . لذلك ، يتخذ المجتمع الدولي ، على سبيل الاستعجال ، الخطوات اللازمة لاستكمال وتنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، الذى استهله مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة ، في قراره ١٢٢ (د - ٥) المؤرخ في

---

(٢٤) انظر A/S-11/14 ، المرفق الأول .

٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٢٥) . وسيقوم باستكمال هذا البرنامج واعتماده ودعمه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الذى سيعقد في عام ١٩٨١ .

١٣٧ — وتلبية لأهداف برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات ، تحدد في الخطط الوطنية أهم المشاريع والبرامج ذات الأولوية وتقدر تكاليفها . وتحدد بصورة واضحة التفاصيل المتصلة بكل بلد من حيث التغيير الهيكلي في الزراعة والصناعة ، وتحسين الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والمؤسسية ، وتحسين الأداء فيما يتصل بجملة امور منها التغذية ، ومحو الأمية ، والصحة ، والعمالة ، وتنمية الموارد البشرية . وتستلزم الغايات الواجب تحقيقها بذل مزيد من الجهود من جانب أقل البلدان نموا ذاتها ، الى جانب زيادة ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم زيادة كبيرة .

١٣٨ — ويبذل كل جهد ممكن لاستحداث برامج تمكّن كل بلد من أقل البلدان نموا من زيادة دخله القومي زيادة كبيرة — وحتى مضاعفته في الحالات المناسبة — بحلول عام ١٩٩٠ .

١٣٩ — ولمساعدة أقل البلدان نموا بين البلدان غير الساحلية على تخفيف آثار عوائقها الجغرافية ، تقدم مساعدة خاصة لاستحداث وتحسين هياكل أساسية ، ادارية ومادية معا ، للنقل العابر (الترانزيت) . وتقدم مساعدة خاصة مماثلة لأقل البلدان نموا بين البلدان الجزرية لتنمية هياكلها الأساسية للنقل .

١٤٠ — وتدعم جهود التخطيط الموسعة على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية تدعيما قويا بالتزامات دولية جازمة بزيادة تدفقات الموارد المقدمة لأقل البلدان نموا بمبالغ كبيرة . وتنفذ الالتزامات المتخذة فعلا (٢٦) تنفيذا فعالا في اطار تقاسم منصف للجهد يأخذ في الاعتبار الأداء النسبي لكل بلد من البلدان المانحة . ويحيط مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا علما بالتدابير التي تم اتخاذها فعلا ، وينظر في اتخاذ ما يلزم من التدابير الاضافية لضمان حد أدنى كاف من تدفق المساعدة الخارجية الى كل بلد من أقل البلدان نموا .

---

(٢٥) انظر : TD/268 ، الجزء الأول ، الفرع ألف . وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٢٦) انظر قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٢ (د — ٥) .

١٤١ - وتلبية للمشاكل الملحّة لأقل البلدان نموا ، تزاد طرق توفير المعونة التساهلية لهذه البلدان زيادة كبيرة من حيث مدى مرونتها وتلبيتها لاحتياجاتها الخاصة .

١٤٢ - وفي اطار الجهود الانمائية الوطنية ، تعطى أولوية عالية لزيادة الانتاج وحصيلة الصادرات بأسرع ما يمكن . وينبغي أن يكون الهدف هو احراز تقدم نحو تحقيق الاعتماد على الذات والنمو الذى تتوفر له مقومات الاستمرار الذاتي عن طريق تخفيض درجة الاعتماد على تدفقات المساعدة الأجنبية تخفيضا كبيرا في أثناء التسعينات . ويساند المجتمع الدولي هذه الجهود بقوة عن طريق توفير المساعدة المالية والتقنية وعن طريق اتخاذ تدابير تتصل بالسياسة التجارية .

١٤٣ - وتلبية للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ، يدعم المجتمع الدولي الجهود المبذولة لتعزيز القدرة التكنولوجية والانتاجية لتلك البلدان ، ولزيادة قدرتها الاستيعابية عن طريق تعزيز هياكلها الأساسية ، وخاصة في مجالات النقل والاتصال والكهرباء والمساعدة في وضع قوائم شاملة بمواردها ، واعداد دراسات استقصائية صناعية ، ولتدعيم تصنيعها الكامل ومشاركتها الكاملة في عمليات اعادة التوزيع وفي المشاورات الدولية بشأن النمو الصناعي ، بما في ذلك نظام المشاورات ، ولتعزيز عمليات استبدال الواردات وأداء تلك البلدان في تصدير المصنوعات ، ولاقامة مشاريع مشتركة بموجب التعاون الاقليمي والمعاملة التفضيلية لأقل البلدان نموا في اطار الاتفاقات الدولية للمنتجات الصناعية والسلع المصنعة . وتزاد التدفقات المالية الى أقل البلدان نموا زيادة كبيرة ، على أن يكون هذا على أساس شروط تساهلية جدا ، وذلك في جملة امور من اجل تنفيذ هذه التدابير .

١٤٤ - ولتحقيق زيادة في الانتاج الزراعي والتحول الهيكلي للزراعة في أقل البلدان نموا تجرى زيادة كبيرة لمستوى الاستثمارات السنوية في تنمية الأراضي ، بما في ذلك مكافحة الفيضانات وتدابير حفظ التربة والمياه ، واقامة محاصيل دائمة ، وفي الرى ، والآلات والمعدات ، وتنمية الثروة الحيوانية ، والخزن والتسويق ، والنقل والتصنيع الابتدائي للانتاج الزراعي الأولي . وتجرى زيادة كبيرة بالقيم الحقيقية في عمليات تخصيص الموارد الخارجية للزراعة في أقل البلدان نموا . وينفذ تنفيذا كاملا في هذا الصدد ما يتم الاتفاق عليه من توصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا .

١٤٥ - ومن المهم أيضا بوجه خاص ، لدى اعداد برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، الاستفادة الى أقصى حد من ترتيبات التعاون فيما بين البلدان النامية ، وخاصة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي . وتولي البلدان النامية ، لدى اعداد برامجها لزيادة الاعتماد الجماعي على الذات والتعاون الاقتصادى والتقني فيما بينها ، اهتماما خاصا للصعوبات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا ولزيادة الدعم المقدم لأقل البلدان نموا بدرجة كبيرة كمساهمة هامة اضافية في البرامج الآنفة الذكر .

١٤٦ - وتولي البلدان المتقدمة النمو اهتماما جديا لكي تزيد بدرجة جوهرية ، وبالقيم الحقيقية ، المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا في خلال العقد . ويقوم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذى سيعقد في عام ١٩٨١ ، بالنظر ، بصورة مناسبة وفي اطار اجراء

زيادة شاملة في المساعدة الانمائية الرسمية بغية تحقيق الأهداف المقبولة دوليا ، في الاقتراحات التي قدمها فريق الخبراء الرفيعي المستوى المعني بأقل البلدان نموا بأن تخصص البلدان المتقدمة النمو لأقل البلدان نموا حدا أدنى قدره ١٥ر٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي في صورة مساعدة انمائية رسمية بحلول النصف الأول من الثمانينات ، يرتفع الى ٢٠ر٠ في المائة في خلال النصف الثاني من الثمانينات .

٢ - أشد البلدان تأثرا

١٤٧ - أدت الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة الى خلق شعور عميق بالقلق ازاء تدهور الحالة الاقتصادية والمالية في البلدان النامية التي تجعلها اقتصاداتها الضعيفة نسبيا شديدة التأثر بالأزمات الاقتصادية الناشئة عن الزيادات الحادة في أسعار وارداتها الأساسية . وينظر المجتمع الدولي في تقديم الاغاثة والمساعدة الى تلك البلدان التي قد تكون أشد البلدان تأثرا بالأزمة الاقتصادية الراهنة ، مع مراعاة الاحتياجات العاجلة المتعلقة بموازين المدفوعات وبالتنمية . ولتحقيق هذه الغاية ، ينبغي النظر على وجه السرعة في اتخاذ تدابير اغاثة عاجلة لصالح تلك البلدان . ويتعين على المجتمع الدولي أن ينظر على وجه الاستعجال في اتخاذ تدابير محددة بغية تنفيذ التوصيات التي وافقت عليها الجمعية العامة على أساس تقرير الأمين العام . وريثما يتم ذلك ، ينبغي النظر على سبيل الاستعجال في تنفيذ التدابير الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٤/٢١٧ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .

٣ - البلدان الجزرية النامية

١٤٨ - يتخذ في خلال العقد المزيد من التدابير المحددة لمساعدة البلدان الجزرية النامية في التغلب على العقبات الرئيسية التي تواجهها نتيجة للقيود الجغرافية وغيرها . ولتقليل قابلية هذه البلدان للتأثر بعدم الاستقرار الاقتصادي ، يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لمساعدتها في تنويع اقتصاداتها ، مع مراعاة الاحتمالات العامة للتنمية فضلا عن مستوياتها القائمة .

١٤٩ - ويدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها البلدان الجزرية النامية في سعيها النشط للحصول على الاستثمار الأجنبي ، بما في ذلك الاستثمار في مشاريع هياكلها الأساسية ، خاصة في قطاعات المياه والكهرباء والموجودات الصناعية والنقل . كما ينبغي القيام في خلال العقد باستقصاء امكانيات اقامة مشاريع مشتركة ، وتقديم المساعدة في مجال تعزيز قدرة البلدان الجزرية النامية على التفاوض مع المستثمرين الأجانب . وتوفر التسهيلات من أجل وصول هذه البلدان الى الأسواق الأجنبية ، وذلك بتقديم المساعدات التقنية والمالية فيما يتصل بجهودها لترويج تجارتها ، وبالقيام حسب مقتضى الحال بتبسيط اجراءات منح الأفضلية لكي يتسنى للادارات والمشاريع الصغيرة أن تستفيد تماما من الوصول التفضيلي الى الأسواق كلما كان ذلك متاحا من ناحية المبدأ . وتقدم المساعدة في اعداد برامج مناسبة للتعليم والتدريب التقنيين ، تشمل مجالي التسويق والادارة .

١٥٠- وتجري زيادة المساعدات المالية وغيرها من المساعدات التي تقدمها المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف الى البلدان الجزرية النامية ، حسب الاقتضاء . كما ينبغي تبسيط اجراءات المساعدة الى الحد الممكن .

١٥١- وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية أن تكون مستعدة لاتخاذ تدابير تكفل حصول البلدان الجزرية النامية على نصيبها من كل الفوائد المترتبة على التدابير العامة المتخذة لصالح البلدان النامية .

٤ - البلدان النامية غير الساحلية

١٥٢- يشجّع اتخاذ نهج تخطيطي متكامل لتحسين وتطوير مرافق وخدمات النقل العابر (الترانزيت) ، ولاسيما عن طريق اقامة تعاون أكثر فعالية بين البلدان غير الساحلية وبلدان النقل العابر (الترانزيت) . ويتضمن هذا التعاون تحقيق التناسق في تخطيط النقل وتشجيع المشاريع المشتركة في ميدان النقل على الصعد الاقليمية ودون الاقليمية والثنائية .

١٥٣- ويقدم المجتمع الدولي ، وفقا لأولويات البلدان غير الساحلية والمعايير الانمائية المقبولة ، دعما قويا في صورة مساعدات مالية وتقنية عن طريق اتخاذ تدابير محددة ، وفقا لقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٦ (٢٧) .

١٥٤- وعلاوة على ذلك ، تزيد المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف جهودها بشكل أكبر ، من أجل زيادة تدفق الموارد الى البلدان النامية غير الساحلية للتخفيف من أثر العوائق الجغرافية التي تعاني منها عن طريق تنويع اقتصاداتها ، مع منح أولوية خاصة الى اقامة الصناعات وتنمية الموارد الطبيعية .

١٥٥- ولتنفيذ التدابير المذكورة أعلاه ، فان الدعوة موجهة الى المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، لتقديم التبرعات بشكل ملموس وسخي الى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للبلدان النامية غير الساحلية . وينبغي للبلدان المانحة التي لم تتبرع بعد لهذا الصندوق أن تسارع بالتفكير في اعادة النظر في مواقفها لكي تقدم اليه دعمها التام .

لام - البيئة

١٥٦- ينبغي الاستمرار في وضع وتنفيذ التدابير اللازمة لتعزيز السلامة البيئية والايكولوجية

---

(٢٧) أنظر: TD/268 ، الجزء الأول ، الفرع ألف . وللاطلاع على النص المطبوع ، أنظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

للأنشطة الانمائية ، وذلك لأن عوامل الصحة والتغذية والرفاهية العامة تتوقف على سلامة وانتاجية البيئة والموارد . وتوضع أساليب لمساعدة البلدان النامية المهتمة بالأمر في مجال الادارة البيئية ، وفي تقييم التكاليف المتعلقة بتدابير حماية البيئة وفوائد هذه التدابير من الناحيتين الكمية والنوعية ، وذلك بهدف معالجة النواحي البيئية للأنشطة الانمائية بطريقة أنسب . وتوضع هذه الأساليب مع المراعاة التامة للمعرفة القائمة لأوجه الترابط بين التنمية والبيئة والسكان والموارد . ومن أجل تحقيق تلك الغاية ، يجرى تكثيف البحوث المتعلقة بأوجه الترابط هذه . وتعزز قدرات البلدان النامية لتيسير توصلها الى ما يناسبها من الخيارات العلمية والتقنية المتصلة بالبيئة والداخلة في عملية تنميتها .

١٥٧- وفي اطار التمويل العام للمشاريع في البلدان النامية ، تنظر الجهات المانحة ، الثنائية والمتعددة الأطراف ، في القيام ، بناء على طلب البلدان الأولى ، بدفع التكاليف المتعلقة بمراعاة الجوانب البيئية عند تصميم مثل هذه المشاريع واكمالها . وتقدّم هذه الجهات المساعدة أيضا في عدة مجالات منها ميدان التدريب ، لتطوير القدرات المحلية للبلدان النامية على اتباع الأساليب المبينة في الفقرة ١٥٦ أعلاه ، وبذلك تسهل أيضا التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

١٥٨- ويقوم المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، بزيادة دعمه المالي والتقني الى البلدان المنكوبة بالجفاف التي تعاني من التصحر زيادة كبيرة . وفي هذا الاطار ، يزاد الدعم المقدم الى خطة العمل لمكافحة التصحر (٢٨) .

ميم - المستوطنات البشرية

١٥٩- ينبغي تحسين نوعية الحياة والبيئة عن طريق جملة أمور من بينها وضع وتنفيذ ما هو مناسب من سياسات التخطيط والتنمية الرامية الى كفالة قيام توازن أتاليمي أفضل بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية ، والقيام في اطار تخطيط المستوطنات البشرية بتعزيز التدابير الرامية الى تحسين ظروف الاسكان في المناطق والمجتمعات الأكثر تضررا - امكانية الحصول على الخدمات ، والأرض ، والعمالة - ، ولا سيما عن طريق برامج اصلاح المساكن .

١٦٠- وتتبع البلدان النامية سياسات لتوفير المأوى الضروري والهياكل الأساسية . ولتحقيق هذه الغاية وللاستفادة من الأثر المضاعف الذي يترتب على الاستثمار في ميدان المستوطنات البشرية ، تقوم البلدان بتطوير صناعة التشييد فيها ، ولا سيما فيما يتعلق بالاسكان المنخفض التكلفة ، ودعم مؤسسات التمويل المتصلة بهذا الموضوع ، وحفز البحث ، ونشر النتائج المتعلقة

---

(٢٨) A/CONF.74/36 ؛ الفصل الأول .

بالأساليب الفعّالة للتشييد والتصميم والتكنولوجيا المنخفضي التكلفة اللازمين للهياكل الأساسية ، ومواد البناء المحلية وحماية البيئة .

نون - الاغاثة في حالات الكـــوارث

١٦١ - تسليما بما للكوارث من آثار ضارة بتنمية البلدان النامية ، يتخذ المجتمع الدولي التدابير اللازمة لتحسين وتعزيز الترتيبات المتعلقة بتزويد البلدان النامية بمساعدات ناغية ومناسبـــة في توقيتها ، من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالاغاثة في حالات الكوارث واتقائها والتأهـــب لهـــا .

سين - التنميـــة الاجتماعيـــة

١٦٢ - يحدد كل بلد وينفذ ، بحرية ، السياسات المناسبة للتنمية الاجتماعية في اطار خططه وأولوياته الانمائية ووفقا لهويته الثقافية وهيكله الاجتماعي - الاقتصادي ومرحلة التنمية التي يمر بها . ويقدم المجتمع الدولي المساعدة المالية والتقنية الضرورية ، عن طريق جملة سبل من بينهـــا برامج دولية محددة لدعم الجهود الوطنية للبلدان النامية في المجالات الرئيسية للسياســـة الاجتماعية ، وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور هام لتحقيق هذه الغاية . ويضاعف كل بلد التدابير الرامية الى تحقيق الانتفاع التام بالموارد البشرية ، وخاصة التدابير المتصلـة بتدريب العاملين الوطنيين في اطار خططه الوطنية واحتياجاته الحالية والطويلة الأجل الـــى موظفين وطنيين مؤهلين يعملون على كل الصعد وفي كل القطاعات الهامة للنشاط الاجتماعـــي - الاقتصـــادي .

١٦٣ - وتسعى البلدان الى تحقيق الأهداف المتمثلة في التخفيف من الفقر ، وتعزيز فـــرص العمالة ، وتوفير حق العمل عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي واتخاذ التدابير الرامية الـــى تحقيق التوزيع العادل لفوائد التنمية والاصلاحات المؤسسية . ونظرا لأن التنمية تستلزم عمالـــة منتجة ومجزية بما فيه الكفاية ، يجب أن يولي التخطيط الانمائي هذه الناحية ما تستحقه مـــن اهتمام . وتسعى البلدان الى انتهاج سياسات للمواءمة بين المكاسب المحققة في مجـــال الانتاجية وبين زيادة العمالة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها من قطاعـــات اقتصاداتها ، وسياسات لتحسين ظروف العمل والمعيشة في هذه القطاعات . وتشمـــل التدابير المؤدية الى ذلك توفير امكانية الحصول على الأرض والتسهيلات الائتمانية والدرايـــة العملية ، وزيادة مرافق التدريب بصورة تتلاءم واحتياجات القطاعات المختلفة . ويشجع انشـــاء تعاونيات للمنتجين تشمل تعاونيات ائتمانية وتسويقية وتجهيزية وكذلك تعاونيات للمستهلكين . وتتخذ البلدان تدابير فعّالة لتعزيز اشتراك المرأة في عملية التنمية . ويجرى ، بالمثل وضع واعتماد تدابير لصالح الشباب . وتتخذ تدابير عاجلة للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال ، وفقا لأحكـــام

اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة بالموضوع ، ولتعزيز الرعاية العامة للأطفال . وفي هذا الصدد ، ينبغي القيام بصورة منتظمة باستعراض الجهود الانمائية الوطنية بما فيها السياسات والبرامج والخدمات التي تمس الأطفال ، بغية تعزيز وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية التي يستفيد منها الأطفال بما في ذلك خدمات توفير المياه والاصحاح والصحة والتغذية والتعليم . وينبغي تعزيز وتدعيم التعاون الدولي الرامي الى دعم هذه التدابير .

١٦٤- وتقوم البلدان بوضع وتنفيذ سياسات تعليمية مناسبة لاحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية . ويحدد كل بلد مدى التوازن بين الجهود والموارد الضرورية اللازمة لتشجيع التعليم العام ، بما في ذلك تحقيق الهدف المتمثل في توفير التعليم المجاني في كل المراحل ، والتعليم غير النظامي للبالغين ، والتنمية الثقافية ، والقدرة العلمية والتكنولوجية . وستؤدي امكانية الانتفاع بالمرافق التعليمية والتدريبية بصورة متزايدة وعادلة الى تقليل التفاوت في الدخول ، والى تعزيز قدرة المجتمع على تحقيق التقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ويكرس اهتمام خاص الى مسألة اندماج النظام التعليمي بنقل التراث الثقافي والقيم العامة للجنس البشري .

١٦٥- وتحقيقا لمستوى مقبول من الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، تنشئ البلدان نظاما ملائما وشاملا للرعاية الصحية الأولية بوصفه جزءا لا يتجزأ من نظام صحي أعم وبوصفه جزءا من عملية تحسين عامة في التغذية ومستويات المعيشة والهياكل الأساسية الرئيسية لتلبية احتياجات معينة ، منها مياه الشرب ومرافق الاصحاح الأساسية . وتستكمل النتائج المتوقعة من مضاعفة مراكز الرعاية الصحية الأولية عن طريق استحداث تكنولوجيات صحية مناسبة ، وتوفير الأدوية الأساسية ، ومنع ادخال أدوية خطيرة وغير مأمونة ، وتعزيز البحوث المتصلة بالصحة ، وتدريب العاملين المؤهلين في الميدان الصحي على جميع المستويات ، بمن في ذلك الأطباء المؤهلون تأهيلا عاليا . أما التدابير الرامية الى تخفيض معدلات الوفيات بين الرضع والوفيات العامة فتشمل التغذية المناسبة ، وتعليم الآباء والأمهات ، وتحصين الأطفال ضد الأمراض ، وتحسين الصحة البيئية . وتنشئ البلدان كذلك الهياكل الأساسية اللازمة وتتيح امكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية وتوسع نطاقها وتحسنها ، كما تسعى الى تحقيق هدف توفير الحماية الصحية لجميع السكان ، بصورة مجانية اذا أمكن .

١٦٦- وينظر الى السياسات السكانية بوصفها جزءا لا يتجزأ من سياسات التنمية الشاملة . وتواصل جميع البلدان ادماج تدابيرها وبرامجها السكانية في غاياتها واستراتيجياتها الاجتماعية والاقتصادية . وتتخذ البلدان ، في اطار السياسات الديموغرافية الوطنية ، التدابير التي تراها ضرورية فيما يتعلق بمستويات الخصوبة ، مع الاحترام الكامل لحق الوالدين في تحديد عدد أولادهما والفترات الفاصلة بين ولاداتهم بصورة حرة وواعية ومسؤولة . ويرفع المجتمع الدولي مستوى المساعدة السكانية دعما لتلك التدابير . وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي ايلاء الاعتبار الواجب للحاجة الى زيادة بحوث الطب الحيوي والعلوم الاجتماعية لايجاد تقنيات لتنظيم الخصوبة تكون أكثر سلامة وفعالية وأوسع قبولا .

١٦٧- ولكل بلد من البلدان النامية أن يقرر ، في اطار نهج موحد للتنمية ، المضمون المحتمل لبرنامج وطني لتنمية موارده البشرية . ويشمل هذا البرنامج تحسين التعليم الابتدائي والثانوي لجميع السكان ، الأمر الذي من شأنه أن يوفر قاعدة واسعة من اليد العاملة اللازمة للتنمية المقبلة وللاسراع في الأنشطة المجتمعية واعداد عاملين مهرة . ومن جهة أخرى ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد من تركيز اهتمامها على التعاون من أجل تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية . وينبغي لها أن تتقصى أكثر الوسائل فعالية لتقديم المساعدة ، على النحو المطلوب ، تلبية للاحتياجات الانمائية في مناطق محددة . وفي هذا السياق ، يمكن أن يشكل استخدام وسائط الاعلام الجماهيري ، التي من شأنها أن تبلّغ قطاعا واسعا من المجتمع ، تدبيرا فعّالا لتنمية الموارد البشرية . كما أن تقديم المساعدة في ميادين الخدمات الارشادية واعداد المعلمين من شأنها آخر الأمر أن تمس قطاعا كبيرا من السكان .

١٦٨- وينبغي تنفيذ المجموعة الهامة من التدابير الرامية الى تحسين مركز المرأة والواردة في خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة المعتمدة في مكسيكو عام ١٩٧٥ (٢٩)، كما ينبغي تنفيذ التدابير الهامة المتفق عليها والمتعلقة بقطاعات الاستراتيجية الانمائية الدولية الواردة في برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة المعتمد في كوبنهاغن عام ١٩٨٠ (٣٠) .

---

(٢٩) أنظر تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مكسيكو، ١٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.1) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(٣٠) أنظر تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم، كوبنهاغن ، ١٤ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.80.IV.3) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

رابعا — استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة

١٦٩— تشكل عملية الاستعراض والتقييم جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الانمائية الدولية . ويكون هدفها هو ضمان تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث تنفيذا فعالا وتعزيزها بوصفها أداة للسياسة العامة . ويضطلع بهذه العملية داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعد العالمية والقطاعية والاقليمية ، وكذلك على الصعيد الوطني من جانب كل من الحكومات المعنية ، مع الاستفادة الكاملة من الآليات والمرافق القائمة وتجنب ازدواجية أو تكاثر الأنشطة الاستعراضية قدر الامكان .

١٧٠— وتقوم العملية على تمحيص منهجي ، في اطار استعراض شامل للحالة الاقتصادية الدولية ، للتقدم المحرز في سبيل تحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية وتحديد وتقييم العوامل التي تتسبب فيما قد يبرز من نواحي القصور .

١٧١— وينبغي لهذه العملية أن تشكل مناسبة ، في ضوء هذا الاستعراض الشامل ، لمعرفة الطريقة التي يمكن بها تعزيز تنفيذ الاستراتيجية ، وتوفير الدوافع السياسية الضرورية ، والاضطلاع ، عند الاقتضاء ، بتعديل تدابير السياسة العامة أو تكثيفها أو اعادة صياغتها في ضوء الاحتياجات والتطورات المستجدة .

١٧٢— وعلى الصعيد الوطني ، تعكس الحكومات بصورة مناسبة ، حين تصوغ سياستها ، الغايات والأهداف وتدابير السياسة المتعلقة بالاستراتيجية الانمائية الدولية ، وذلك وفقا لأولوياتها وخططها الوطنية . وينبغي ، حيثما اقتضت الضرورة ، تعزيز قدرة البلدان المهتمة بالأمر على التقييم بما في ذلك قدرتها الاحصائية أيضا ، وأن يتضمن هذا التعزيز تقديم المساعدة لتلك البلدان ، بناء على طلبها ، من المصادر المتعددة الأطراف والمصادر الثنائية المناسبة .

١٧٣— وعلى الصعيد الاقليمي ، تقوم بالاستعراض والتقييم كل من اللجان الاقليمية . ويمكن للمصارف الانمائية والمجموعات والمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية أن تتعاون مع اللجان الاقليمية لهذا الغرض . وعلاوة على ذلك ، ينبغي للجان الاقليمية الاضطلاع ، كجزء من نشاطها العادي في اعداد الدراسات الاقتصادية للمنطقة ، باستعراضات دورية للجوانب الانمائية الرئيسية في التجارب الانمائية الجارية في منطقة كل منها .

١٧٤— وينبغي للجان الاقليمية ، كل في منطقتها ، أن تنظر في امكانية اعداد برامج عمل لدعم ما تبذله البلدان النامية من جهود في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية . وعلاوة على ذلك ، يمكن للجان الاقليمية ، بالاشتراك مع الوكالات المتخصصة ذات الصلة في الأمم المتحدة والمؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف ، أن تقترح طرقا لتحسين ما تبذله الأمم المتحدة من جهود للمساعدة وزيادة تنسيق تلك الجهود في اطار الاحتياجات الانمائية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل منطقة .

A/38/226
Annex
Page 46

١٧٥- وعلى الصعيد القطاعي ، تساهم الوكالات المتخصصة والهيئات والمنظمات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة ، كل وفقا للخبرة المكتسبة في مجال نشاطها ، في عملية الاستعراض والتقييم على الصعيدين العالمي والاقليمي على السواء .

١٧٦- وعلى الصعيد العالمي ، تضطلع بالاستعراض والتقييم الجمعية العامة ، وتساعدها ، عند الاقتضاء ، هيئة عالمية المضوية تقدم تقاريرها عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وتأخذ هذه العملية في الاعتبار النتائج المحرزة على الصعد القطاعية والاقليمية والوطنية . وتدعى لجنة التخطيط الانمائي الى تقديم ملاحظاتها وتوصياتها . ويقوم الأمين العام باعداد وتقديم تقرير شامل وما اليه من الوثائق ذات الصلة بغية المساعدة في عملية الاستعراض والتقييم .

١٧٧- وتدعى البلدان المتقدمة النمو ، كل على حدة أو عن طريق منظماتها ذات الصلة ، الى احالة تقارير عما تبذله من جهود في ميدان المساعدة الانمائية في ضوء ما اضطلعت به من التزامات في الاستراتيجية الانمائية الدولية وفي المحافل الدولية ذات الصلة .

١٧٨- وينبغي لعملية الاستعراض والتقييم أن تؤمّن ، استنادا الى تقييم يتم على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠١ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، مساهمة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة مساهمة فعالة في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية .

١٧٩- ويأخذ الاستعراض والتقييم في الاعتبار ،على جميع المستويات ، نتائج المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، والمؤتمر الدولي لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ونتائج المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة والتي تساهم مساهمة فعالة في تنفيذ الاستراتيجية ، فضلا عن نتائج الاجتماعات الاقليمية والأقاليمية ذات الصلة . وتدرج الجمعية العامة في الاستراتيجية النتائج المتفق عليها ، في الحين وعلى النحو المناسبين ، بغية المساهمة في تنفيذها تنفيذا فعالا .

١٨٠- وتضطلع الجمعية العامة بأول عملية استعراض وتقييم في عام ١٩٨٤ ، وتتخذ في تلك المناسبة قرارا بشأن موعد الاستعراض اللاحق أو الاستعراضات اللاحقة .